الجهود الدولية والإقليمية لمكافحة الإرهاب في الصومال: الواقع والتحديات

د. محمود زكريا محمود إبراهيم

مدرس العلوم السياسية بكلية الدراسات الأفريقية العليا– جامعة القاهرة

- **المستخلص**

يتمثل موضوع الدراسة في تناول الجهود الدولية والإقليمية لمكافحة حركة الشباب المجاهدين في الصومال سواءً على المستوى الفردي أو متعدد الأطراف، والتي تبلورت منذ مطلع عقد التسعينيات من القرن الماضي على المستوى الدولي، وتجسدت على المستوى الإقليمي الأفريقي منذ منتصف العقد الأول من الألفية الجديدة تقريباً، وتعد هذه الجهود مكملة وداعمة للجهود الوطنية "الداخلية" التي تضطلع بها الحكومة الفيدرالية الصومالية وذلك بغية تحقيق العديد من المقاصد الرئيسية، ولعل من بينها محاولة استعادة السيطرة والهيمنة المركزية للحكومة على مختلف أرجاء القطر الصومالي، مواجهة الأنشطة والعمليات الإرهابية لحركة الشباب المجاهدين، فضلاً عن بناء قدرات قوات الأمن الصومالية لتولي مسئوليتها وغيرها.

وتتمثل أهمية الموضوع محل الدراسة في محاولة تقديم معالجة بحثية لواقع مختلف الجهود الخارجية المتعلقة بمكافحة الإرهاب في الصومال على المستويين الدولي والإقليمي، انطلاقاً من كون ذلك يشكل أداة هامة لفهم وتحليل طبيعة وفعالية الأدوار الخارجية في مكافحة الإهاب في الصومال من جانب، وإدراك مدى التأثير الفعلي لهذه الأدوار في الحفاظ على الوحدة الوطنية والتماسك المجتمعي للدولة من جانب آخر، وكذلك الإلمام بمدى انعكاس هذه الأدوار على حالة السلم والأمن الإقليميين في منطقة القرن الأفريقي بصفة عامة من جانب ثالث.

وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج رئيسية، ولعل من بينها محدودية تأثير الأدوار الدولية والإقليمية المعنية بمكافحة الإرهاب في الصومال، حيث لم تنجح في اقتلاع أو تجفيف منابع المسببات الجذرية لهذه الظاهرة بشكل تام، كما تواجه مجمل الجهود الخارجية لمكافحة الإرهاب العديد من التحديات التي من شأنها التأثير على فعاليتها التشغيلية بشكل كبير، والتي تنوعت في طبيعتها ما بين تحديات ذات طبيعة سياسية وعسكرية وأمنية. كما تطرح الرؤية المستقبلية احتمالية تزايد ضغوط حركة الشباب المجاهدين بشكل مستمر على طول خط المواجهة ضد الحكومة المركزية الصومالية، وكذلك يتطلب حسم المواجهات العسكرية التي تقودها الأطراف الخارجية بالتنسيق مع الحكومة المركزية الصومالية في مواجهة حركة الشباب المجاهدين تعزيز آليات التنسيق البيني القائم على التعاون والتكامل المشترك بين مجمل عناصر القوات الخارجية من جانب والقوات الوطنية الصومالية وقواعد الميليشيات العشائرية "القبلية" من جانب آخر.

- **الكلمات المفتاحية: الجهود الدولية والإقليمية، مكافحة الإرهاب، الصومال.**

- **Abstract**

The subject of the study is to address the international and regional efforts to combat the Al-Shabaab Mujahideen movement in Somalia, whether at the individual or multilateral level, which have crystallized since the beginning of the nineties of the last century at the international level, and have been embodied at the African regional level since approximately the middle of the first decade of the new millennium. These efforts complement and support the national efforts undertaken by the Somali federal government in order to achieve several main objectives, perhaps among which is the attempt to restore the government's central control and hegemony over various parts of the Somali country, confronting the terrorist activities and operations of the Al-Shabaab Mujahideen movement, In addition to building the capabilities of the Somali security forces to assume their responsibility.

The importance of the topic lies in the attempt to provide a research treatment of the reality of the various external efforts related to combating terrorism in Somalia at the international and regional levels, based on the fact that this constitutes an important tool for understanding and analyzing the nature and effectiveness of external roles in combating terrorism in Somalia on the one hand, and realizing the extent of the actual impact of these roles on Preserving the national unity and societal cohesion of the state on the other hand, as well as being aware of the extent to which these roles reflect on regional peace and security in the Horn of Africa region in general on the third hand.

The study reached several main results, perhaps among them the limited impact of international and regional roles related to combating terrorism in Somalia, as they did not succeed in completely uprooting the root causes of this phenomenon, and the overall external efforts to combat terrorism face many challenges that would affect their effectiveness. Significantly, which varied between challenges of a political, military, security and economic nature. The future vision also raises the possibility that the pressures of the Al-Shabaab Al-Mujahideen Movement will continuously increase along the front line against the Somali central government. The success of the military confrontations led by external parties in coordination with the Somali central government against the Al-Shabaab Al-Mujahideen Movement also requires the strengthening of inter-coordination mechanisms based on cooperation and joint integration between all elements of external forces on the one hand, and the Somali National Forces and tribal militia bases on the other hand.

Keywords: International and Regional efforts, Combating Terrorism, Somalia.

- **مقدمة**

تشكل الجهود الدولية والإقليمية لمكافحة حركة الشباب المجاهدين في الصومال سواءً على المستوى الفردي أو متعدد الأطراف أحد مرتكزات المواجهة الفعلية للحركة، والتي تبلورت منذ مطلع عقد التسعينيات من القرن الماضي على المستوى الدولي، وتجسدت على المستوى الإقليمي الأفريقي منذ منتصف العقد الأول من الألفية الجديدة

تقريباً، وتعد هذه الجهود مكملة وداعمة للجهود الوطنية "الداخلية" التي تضطلع بها الحكومة الفيدرالية الصومالية وذلك بغية تحقيق العديد من المقاصد الرئيسية، ولعل من بينها محاولة استعادة السيطرة والهيمنة المركزية للحكومة على مختلف أرجاء القطر الصومالي، بناء قدرات قوات الأمن الصومالية لتولي مسئوليتها، فضلاً عن مواجهة الأنشطة والعمليات الإرهابية لهذه الحركة وغيرها.

وفي ضوء ما سبق تتمثل **أهمية الدراسة** في محاولة تقديم معالجة بحثية لواقع مختلف الجهود الخارجية المتعلقة بمكافحة الإرهاب في الصومال على المستويين الدولي والإقليمي، انطلاقاً من كون أن ذلك يشكل أداة هامة لفهم وتحليل طبيعة وفعالية الأدوار الخارجية في مكافحة الإهاب في الصومال من جانب، وإدراك مدى التأثير الفعلي لهذه الأدوار في الحفاظ على الوحدة الوطنية والتماسك المجتمعي للدولة من جانب آخر، وكذلك الإلمام بمدى انعكاس هذه الأدوار على حالة السلم والأمن الإقليميين في منطقة القرن الأفريقي بصفة عامة من جانب ثالث.

وتتمثل **أهداف الدراسة** في إلقاء الضوء على الجوانب المختلفة المتعلقة بسياسات الاستجابة للتطرف العنيف والإرهاب على المستوى النظري، وكذلك تناول مجمل الجهود الدولية والإقليمية لمكافحة حركة الشباب المجاهدين في الصومال، فضلاً عن طرح أبرز التحديات المواجهة لهذه الجهود على مختلف الأصعدة باعتبارها تشكل عوائق فعلية تؤثر بشكل مباشر في الحد من فعالية هذه الجهود، وذلك بالإضافة إلى تقديم رؤية تقييمية بشأن مدى فعالية هذه الجهود في الحد من المخاطر والتهديدات الإرهابية.

وترتيباً على ما سبق، تتمثل **إشكالية الدراسة** في فهم وتحليل واقع الجهود الخارجية لمكافحة الإرهاب في الصومال، والتي شهدت قدر كبير من التنوع في أطرافها ومضامينها، بيد أنها لم تسهم بشكل فعلي في إقرار حالة السلم الأمن الداخلي، ولذا طرحت الدراسة **تساؤلاً رئيسياً** مفاده: ما طبيعة الجهود الدولية والإقليمية لمكافحة الإرهاب في الصومال؟ وللإجابة على هذا التساؤل تطرح الدراسة جملة من **التساؤلات الفرعية** المتمثلة فيما يلي:

١. ما هي طبيعة سياسات الاستجابة للتطرف العنيف والإرهاب؟
٢. ما واقع الجهود الدولية لمكافحة حركة الشباب المجاهدين في الصومال؟
٣. ما طبيعة الأدوار الأفريقية لمكافحة حركة الشباب المجاهدين في الصومال؟
٤. ما التحديات المواجهة لجهود مكافحة الإرهاب في الصومال؟
٥. ما آفاق واحتمالات المستقبل بشأن الجهود الخارجية لمكافحة الإرهاب في الصومال؟

وفيما يخص **منهج الدراسة** ستعتمد الدراسة على الاستفادة من الافتراضات والمقولات الرئيسية التي يقوم عليها اقترابي "المصلحة الوطنية" (National Interest) و"البنائية – الوظيفية" (Structural -Functional)، باعتبارهما يشكلان إطاراً تحليلاً ملائماً للموضوع محل الدراسة، وفي ضوء ذلك تم **تقسيم الدراسة** وفقاً لاعتبارات المعالجة البحثية إلى ثلاثة محاور رئيسية، أما الأول فيتمثل في المدخل النظري للدراسة، والذي يلقى الضوء على سياسات الاستجابة للتطرف العنيف والإرهاب ومسار تطورها في الواقع الأفريقي، بينما يكمن الثاني في تناول واقع جهود الأطراف الدولية والإقليمية لمكافحة حركة الشباب المجاهدين في الصومال سواءً على المستوى الفردي أو

متعدد الأطراف، في حين يتمثل الثالث في توضيح مجمل التحديات المواجهة لجهود مكافحة الإرهاب في الصومال، مع تقديم رؤية تقييمية ومستقبلية لطبيعة هذه الجهود، ويمكن تناول ذلك على النحو التالي:

- **المحور الأول: مدخل نظري للدراسة**

تعد مسألة الاستجابة لظاهرة التطرف العنيف والإرهاب بمثابة الإطار النظري الرئيسي الحاكم للموضوع محل الدراسة، وتتألف الاستجابات الاستراتيجية المعنية بمواجهة هذه الظاهرة من ثلاثة جوانب رئيسية؛ أما الأول فيتمثل في مكافحة الإرهاب (Counter Terrorism)، والتي تنطوي على استخدام التدابير الأمنية الصارمة بشأن مواجهة الأفعال الإرهابية، والتي تتضمن اللجوء إلى الجيش أو الشرطة أو توظيف موارد إنفاذ القانون أو تبني الاستجابات السرية التي تنطوي على استخدام القوة أو تفعيل نظام العدالة الجنائية أو الاضطلاع بعمليات خارج نطاق القضاء، وعلى الرغم من أن استراتيجيات مكافحة الإرهاب قد ساهمت في تخفيض القدرة العسكرية للمتطرفين وحررت المجتمعات من قبضتهم، إلا أن استخدام هذه الجهود العسكرية بشأن إنفاذ القانون كان له نتائج محدودة التأثير فيما يخص إثناء السكان المعرضين لخطر الانضمام إلى الحركات المسلحة العنيفة[i].

ويتعلق الجانب الثاني بمكافحة التطرف العنيف (Countering Violent Extremism)، والذي يشير بشكل عام إلى زيادة الاعتماد على الاستجابات "الأكثر ليونة" بشأن مواجهة الإرهاب والتطرف، والتي تنطوي بدورها على تبني سياسات وإجراءات وبرامج وقائية "احترازية" وغير قسرية في الغالب، وتسعى في مجملها إلى معالجة الأسباب الكامنة وراء استشراء التطرف العنيف، وقد اكتسب هذا الجانب أهمية خاصة في مرحلة ما بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر لعام ٢٠٠١ انطلاقاً من كونه يمثل نهجاً شاملاً لمكافحة الإرهاب، حيث يتجاوز استخدام أدوات القوة العسكرية، ليشمل استخدام بعض الأدوات ذات الصلة بمجالات مثل التنمية، التعليم والتدريب، التمكين الاقتصادي، والمجتمع المدني وغيرها. ومع ظهور جماعات إرهابية جديدة وتزايد أعدادها أصبحت مكافحة التطرف العنيف بمثابة عنصر رئيسي في أجندة المساعدات الخارجية للعديد من الحكومات المانحة[ii].

يتعلق الجانب الثالث بمنع التطرف العنيف (Preventing Violent Extremism) أو الحد من المخاطر المتصلة به، والذي يرتبط ارتباطاً وثيقاً ومباشراً بالجانب الثاني المتعلق بمكافحة التطرف العنيف، وتركز التدابير المتعلقة بهذا الجانب على التدخلات غير القسرية المعنية بضمان عدم إلحاق أي أضرار بالمدنيين العزل وذلك من قبل قطاعات من السكان المنخرطة بالفعل في التطرف العنيف، كما تركز تدابير الحد من المخاطر بشكل متزايد على البحث والتشخيص بطرق مبتكرة بغية تحديد وتأمين الأفراد أو الجماعات أو المجتمعات المعرضة لخطر التطرف.

وقد حدد البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة جملة من المرتكزات المترابطة والحاكمة لاستراتيجيات منع التطرف العنيف، والتي تتماشي مع خطة عمل الأمين العام للأمم المتحدة لمنع التطرف العنيف التي أقرتها الجمعية العامة في فبراير ٢٠١٦، وتتمثل هذه المرتكزات في تعزيز سيادة القانون وحقوق الإنسان، تعزيز مكافحة الفساد، توفير بدائل اجتماعية واقتصادية فعالة للعنف للفئات المعرضة للخطر، تدعيم عملية صنع القرار التشاركية وزيادة

المجال المدني على المستويين الوطني والمحلي، تعزيز قدرة الحكومات المحلية على تقديم الخدمات والأمن، دعم الوسطاء الداخليين ذوي المصداقية لتعزيز الحوار مع الجماعات المنعزلة وإعادة إدماج المتطرفين السابقين، تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، إشراك الشباب في بناء التماسك الاجتماعي، العمل مع المنظمات الدينية والزعماء الدينيين لمواجهة إساءة استخدام الدين من قِبل المتطرفين، العمل مع وسائل الإعلام لتعزيز حقوق الإنسان والتسامح، فضلاً عن تعزيز احترام حقوق الإنسان والتنوع وثقافة المواطنة العالمية في المدارس والجامعات[iii].

ويمكن القول أن الجانبان الثاني والثالث المتعلقان بمنع ومكافحة التطرف العنيف يشكلان تحولاً استراتيجياً وجذرياً من الاعتماد المفرط على التدابير الأمنية الصارمة إلى الجهود غير القسرية لإحباط استراتيجيات وتكتيكات المتطرفين الذين يمارسون الأعمال العنيفة وذلك عبر تبني سياسات وإجراءات وتكتيكات تهدف إلى نزع شرعية فكر وإيديولوجية المتطرفين والحد من انتشارهم أو قدرتهم على كسب قواعد للدعم والتأييد، ويشمل ذلك تطوير وابتكار قدرات بديلة لتمكين الأفراد أو الجماعات أو المجتمعات المعرضة للخطر من مقاومة التطرف المؤدي إلى العنف ومعالجة المظالم والعوامل المحفزة التي تستغلها الميليشيات المسلحة والإرهابية لتجنيد السكان ودفعهم نحو التطرف العنيف، بالإضافة إلى التأكيد على أن هذه التدابير تنطوي على الالتزام بسيادة القانون والحكم الرشيد وحماية حقوق وحريات الأفراد والمجتمعات وذلك على نحو لا يقوض من الجهود الرامية إلى توطيد الديمقراطية[iv].

وفيما يتعلق بسياسات الاستجابة لمكافحة الإرهاب على المستوى الأفريقي القاري فقد تبلورت منذ مطلع عقد التسعينيات من القرن العشرين، إذ تبنت منظمة الوحدة الأفريقية قراراً في إطار جلستها العادية (٢٨) المنعقدة في العاصمة السنغالية "داكار" عام ١٩٩٢ بشأن تقوية التعاون والتنسيق بين دول القارة الأفريقية بهدف مكافحة ظاهرة التطرف والإرهاب، كما تبنت المنظمة ما يسمى "إعلان قواعد السلوك للعلاقات الأفريقية البينية" في إطار جلستها العادية (٣٠) المنعقدة في "تونس" في يونيو ١٩٩٤، والذي رفضت المنظمة من خلاله جميع أشكال التطرف والإرهاب واعتبرتها بمنزلة أعمال إجرامية، وأكدت أهمية التعاون من أجل مكافحة الإرهاب[v].

والجدير بالذكر أن الاهتمام الإقليمي بهذه الظاهرة قد تزايد بشكل تدريجي خاصة في المرحلة التالية على وقوع الهجمات الإرهابية ضد سفارتي الولايات المتحدة الأمريكية في "نيروبي" في كينيا و"دار السلام" في تنزانيا في عام ١٩٩٨، حيث تبنت منظمة الوحدة الأفريقية في ١٤ يوليو ١٩٩٩ "اتفاقية منع ومكافحة الإرهاب" في "الجزائر"، وأشارت هذه الاتفاقية التي دخلت حيز النفاذ في ٦ ديسمبر ٢٠٠٢ إلى ضرورة تبني التدابير المشروعة من قِبل الدول الأفريقية لمنع وتجريم الأعمال الإرهابية ومكافحتها وفقاً لأحكام الاتفاقية والتشريعات الوطنية لكل منها، كما حددت مجالات التعاون بين الدول وكذلك ولاية الدول على الأعمال الإرهابية والمساعدات القانونية المتبادلة في هذا الشأن وغيرها. وتبنى الاتحاد الأفريقي عقب ذلك "خطة عمل منع ومكافحة الإرهاب" في "الجزائر" في الفترة (١١ –١٤) سبتمبر ٢٠٠٢، والتي تهدف إلى تعزيز التزامات دول القارة الأفريقية بشأن منع ومكافحة الإرهاب بما في ذلك تنفيذ اتفاقية عام ١٩٩٩ وذلك من قبيل الشرطة ومراقبة الحدود، التدابير التشريعية والقضائية، تمويل الإرهاب، فضلاً عن تبادل المعلومات[vi].

ويضاف إلى ذلك تبني "بروتوكول اتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية لمنع ومكافحة الإرهاب" في ٨ يوليو ٢٠٠٤ في "مابوتو"، والذي يهدف إلى تنسيق ومواءمة الجهود القارية في مجال منع ومكافحة الإرهاب على كافة الأصعدة، وذلك عبر التأكيد على المسؤولية المركزية لمجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي على أن يعاونه في ذلك كل من مفوضية السلم والأمن التابعة لمفوضية الاتحاد الأفريقي والتجمعات الاقتصادية الإقليمية[vii]، كما تم إنشاء "المركز الأفريقي لدراسات وبحوث الإرهاب" (ACSRT) في "الجزائر" في عام ٢٠٠٤، والذي يتبع مفوضية الاتحاد الأفريقي، ويهدف إلى جمع وتحليل المعلومات والدراسات المتعلقة بالإرهاب.

كما يسعى إلى بناء قدرات الدول الأعضاء بشأن مكافحة الإرهاب من خلال تطوير ورش عمل وبرامج تدريبية وندوات واجتماعات بالتنسيق مع العديد من أصحاب المصالح والشركاء[viii]. فضلاً عن اعتماد مؤتمر الاتحاد الأفريقي قراراً بشأن تعيين ممثلاً خاصاً للاتحاد الأفريقي للتعاون في مجال مكافحة الإرهاب في عام ٢٠١٠[ix]، ويضاف لما سبق تبني "نموذج القانون الأفريقي لمكافحة الإرهاب" في يوليو ٢٠١١ في "مالابو" بهدف معاونة الدول على تنفيذ البنود الواردة في الآليات الدولية والقارية المتنوعة المتعلقة بمكافحة الإرهاب[x].

- **<u>المحور الثاني: واقع الجهود الدولية والإقليمية لمكافحة الإرهاب في الصومال</u>**

ترتبط جهود مكافحة حركة الشباب المجاهدين في الصومال بالأساس بعدد من الأطراف الدولية والإقليمية الفاعلة منذ مطلع عقد التسعينيات من القرن العشرين، ويمكن تناول ذلك كما يلي:

أولاً: استجابة الأطراف الدولية لمكافحة الإرهاب في الصومال

ترتبط استجابة الأطراف الدولية المتعلقة بمكافحة الإرهاب ببعض الفاعلين الرئيسيين سواءً على المستوى الفردي أو الجماعي "متعدد الأطراف"، والمتمثلة فيما يلي:

١) **<u>الولايات المتحدة الأمريكية</u>**

تعد بمثابة أحد الأطراف الدولية الفاعلة لمواجهة حركة الشباب المجاهدين في الصومال، حيث أصدر الرئيس الأمريكي الحالي "جو بايدن" قراراً بإعادة نشر أقل من (٥٠٠) جندي في الصومال في مايو ٢٠٢٢[xi]، وهو ما يشكل عدولاً عن قرار الرئيس الأمريكي السابق "ترامب" الخاص بسحب القوات الأمريكية من الصومال مع اقتراب نهاية ولايته الرئاسية، وقد نفذت القيادة الأمريكية في أفريقيا "أفريكوم" (AFRICOM) نحو (١٥) غارة جوية في الصومال في عام ٢٠٢٢ بنسبة زيادة بلغت نحو (٣٠%) عن العام السابق، والتي أسفرت عن سقوط نحو (١٠٧) عنصر من حركة الشباب[xii].

كما ساهمت الولايات المتحدة في تدريب قوات "دنب" الصومالية (DNB) التي أُنشِئت في عام ٢٠١٤ تحت قيادة قوة مكافحة الإرهاب الصومالية[xiii]، وقد وقعت مذكرة تفاهم مع الصومال حول تعزيز كفاءة هذه القوات في منتصف مارس ٢٠٢٣، وذلك من أجل تنشيط العمليات العسكرية الرامية إلى تصفية المليشيات الإرهابية المرتبطة بتنظيم القاعدة، ويتضمن الاتفاق توفير التدريب والمعدات للقوات حتى تتمكن القوات المسلحة من تولي مسؤولية الأمن العام للبلاد[xiv]. كما سلمت الولايات المتحدة مساعدات عسكرية جديدة بقيمة (٩) مليون دولار

للجيش الصومالي لمساعدته في الحرب ضد حركة الشباب في ٨ يناير ٢٠٢٣، ويعتبر ذلك بمثابة الدعم العسكري المباشر الأول من نوعه منذ عودة القوات الأمريكية إلى الصومال[xv].

وترجع جذور انخراط الولايات المتحدة في الصومال إلى مطلع عقد التسعينيات من القرن العشرين، وذلك من خلال تدشين "عملية استعادة الأمل" (Operation Restore Hope) في ٩ ديسمبر ١٩٩٢، حيث قادت تحالف دولي أطلق عليه "قرقة العمل الموحدة" Unified Task Force (UNITAF)، والتي جاء نشرها بناءً على اقتراح من الرئيس الأمريكي الأسبق "جورج بوش" في الأسابيع الأخيرة له في منصبه، وتمثل التفويض الممنوح لهذه الفرقة في توفير الحماية لعمال الإغاثة وتأمين البيئة للسماح بتقديم المساعدات الإنسانية، وقد قدمت الولايات المتحدة الجزء الأكبر من القوات المقاتلة في هذه الفرقة، وبلغت هذه المساهمة ذروتها في مارس ١٩٩٣ بواقع نحو (٢٥) ألف جندي.

وقد ساهمت في إطار هذه الفرقة (٢٤) دولة بنحو (٣٧) ألف جندي، وتتمثل هذه الدول في (أستراليا، بلجيكا، بوتسوانا، كندا، مصر، فرنسا، ألمانيا، اليونان، الهند، إيطاليا، الكويت، المغرب، نيوزيلندا، نيجيريا، النرويج، باكستان، المملكة العربية السعودية، السويد، تونس، تركيا، الإمارات العربية المتحدة، المملكة المتحدة، وزيمبابوي)، وقد تمكنت الفرقة من تحقيق نجاح أكبر مما حققته "عملية الأمم المتحدة الأولى في الصومال"، حيث نجحت في نزع سلاح العديد من العشائر الصومالية المتحاربة وذلك نتيجة استجابة أمراء الحرب معها، ولأنها لم تهدد التوازنات السياسية القائمة في الحرب الأهلية[xvi].

واختتمت هذه العملية مهامها رسمياً في ٤ مايو ١٩٩٣، وذلك نتيجة الانتقال مرة أخرى إلى "عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال"، وعلى الرغم من ذلك احتفظت الولايات المتحدة بنحو (٤) آلاف عنصر فقط في الصومال، وهو ما يمثل انخفاضاً بنحو (٨٥%) من إجمالي القوات القتالية الأمريكية، وظلت هذه القوة تقدم الدعم القتالي لبعثة الأمم المتحدة ولكن تحت قيادة وسيطرة الولايات المتحدة[xvii].

وقد قامت الولايات المتحدة بزيادة هذه القوة نتيجة لتزايد الهجمات على قوات الأمم المتحدة، إلا أنها قامت تدريجياً بسحبها عقب وقوع معركة "مقديشو" بين ميليشيا "محمد فرح عيديد" المتمردة من جانب وبين القوات الأمريكية وقوات الأمم المتحدة من جانب آخر في أكتوبر ١٩٩٣، والتي يُشار إليها عادةً باسم عملية "بلاك هوك داون"، والتي أسفرت عن مقتل (١٨) جندياً أمريكياً وإصابة (٨٤) آخرين، وقد انهت الولايات المتحدة الانسحاب الكلي لعناصرها بحلول ٢٥ مارس ١٩٩٤، وأعقب ذلك قيام الأمم المتحدة أيضاً بسحب قواتها بعدها بعام واحد[xviii]، ويمكن القول أن القوات الأمريكية قد فشلت في توفير حل للأزمة السياسية في البلاد، والتي نشبت نتيجة انتشار الفوضى وتدمير معظم مؤسسات بعد الإطاحة بنظام "سياد بري" في عام ١٩٩١، حيث فشلت المعارضة السياسية في ملء فراغ السلطة نتيجة عدم قدرة أي فصيل بما في ذلك المؤتمر الصومالي الموحد (USC) بقيادة "محمد فرح عيديد" على الهيمنة على الجماعات الأخرى عسكرياً، كما لم تنجح الجهود المتعلقة بالتوصل إلى تسوية تفاوضية[xix].

وقد ظل صانعو السياسة الأمريكيون منعزلين إلى حد كبير عن الصراع الداخلي في الصومال بسبب تجربة "بلاك هوك داون"، بيد أن الأمور قد تغيرت مع سيطرة اتحاد المحاكم الإسلامية على العاصمة الصومالية "مقديشو" والعديد من المناطق في وسط وجنوب الصومال في عام ٢٠٠٦، حيث قدمت الولايات المتحدة الدعم إلى العملية العسكرية التي قامت بها إثيوبيا إلى جانب القوات الصومالية المتحالفة في أواخر ذات العام، والتي كانت تهدف إلى انتزاع السيطرة من اتحاد المحاكم الإسلامية وإعادتها إلى الحكومة المركزية الصومالية، كما ساهمت الولايات المتحدة بموارد مالية ومدربين ومستشارين لدعم "بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال" في عام ٢٠٠٧، كما تم نشر أعداد صغيرة من قوات العمليات الخاصة الأمريكية في الصومال لأغراض محدودة، وعلى الرغم من أن التدخل الأمريكي المباشر في القتال ضد حركة الشباب المجاهدين قد ظل ضئيلاً، إلا أن الولايات المتحدة قامت بضربات متقطعة على عناصر القاعدة الموجودين في الصومال وذلك بعد تصنيف وزارة الخارجية الأمريكية لحركة الشباب على أنها منظمة إرهابية أجنبية في فبراير ٢٠٠٨[xx].

وقد تزايدت الضغوط على الولايات المتحدة لتبني سياسة أكثر حزماً لمكافحة الإرهاب في الصومال ولاسيما في ضوء تقدم حركة الشباب المجاهدين على الأرض، ولعل ذلك ما دفع الجيش الأمريكي لنشر مجموعة صغيرة أخرى من المستشارين في العاصمة "مقديشو" لدعم عمليات "بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال" في أكتوبر ٢٠١٣، كما اعتبرت إدارة الرئيس الأمريكي الأسبق "أوباما" حركة الشباب المجاهدين بمثابة قوة مرتبطة بالقاعدة التي كانت مستهدفة بموجب قانون مكافحة الإرهاب لعام ٢٠٠١، وقد فتح هذا التصنيف المجال أمام عمليات أكثر شمولاً في مواجهة الحركة.

وكذلك تمت الموافقة على تبني استراتيجية جديدة مبنية على زيادة الضربات الجوية وتوسيع الدعم الاستشاري في عهد الرئيس الأمريكي السابق "دونالد ترامب"، كما تم تحديد العديد من الأجزاء في الصومال كمناطق أعمال عدائية نشطة في أوائل عام ٢٠١٧، وهو ما أدى إلى تضاعف الضربات الجوية الأمريكية خلال العام الأول للرئيس "ترامب" في المنصب قبل أن تصل إلى مستويات قياسية بلغت (٦١) و(٤٩) ضربة في عامي ٢٠١٩ و٢٠٢٠ على الترتيب، كما تمت الموافقة على نشر جنود إضافيين ليصل العدد الإجمالي آنذاك إلى نحو (٧٥٠) عنصر[xxi]، بالإضافة إلى تقديم الولايات المتحدة مساعدات أمنية مباشرة للقوات الصومالية بقيمة تتجاوز نحو (٥٠٠) مليون دولار بين عامي ٢٠١٠ و٢٠٢٠[xxii].

٢) <u>الأمم المتحدة</u>

تعد بمثابة أحد الأطراف الفاعلة في الصومال لمواجهة حركة الشباب المجاهدين، حيث أن لديها بعثة تعرف باسم "بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال" UN Assistance Mission in Somalia (UNSOM)، والتي تأسست بموجب قرار مجلس الأمن رقم (٢١٠٢) في ٣ يونيو ٢٠١٣، وقد تم تجديد ولاية هذه البعثة عدة مرات منذ بداية تفويضها، وتمتد الولاية الحالية حتى ٣١ أكتوبر ٢٠٢٤، وتعد بمثابة بعثة سياسية خاصة لإدارة الشؤون السياسية وبناء السلام، وتهدف إلى العمل مع الحكومة الصومال المركزية

والولايات الفيدرالية لدعم المصالحة الوطنية وتقديم المشورة الاستراتيجية والسياسية بشأن مختلف الجوانب المتعلقة ببناء السلام وبناء الدولة ورصد حقوق الإنسان والمساعدة في تنسيق جهود المجتمع الدولي، ويتضمن التفويض الممنوح لهذه البعثة تقديم المشـــورة في مجال الســـياســـات إلى الحكومة الاتحادية وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال بشأن بناء السلام وبناء الدولة في مجالات الحكم وإصلاح قطاع الأمن وسيادة القانون، وتطوير نظام فيدرالي ومراجعة الدستور وإرساء الديمقراطية وتنسيق دعم المانحين الدوليين[xxiii].

كما تشـــمل المهام المنوطة بها بناء قدرة الحكومة الصـــومالية على تعزيز احترام حقوق الإنســـان، تمكين المرأة وتعزيز حماية الطفل، منع العنف الجنسي المرتبط بالنزاع، تعزيز أدوار مؤسسات العدالة، فضلاً عن المساعدة في التحقيق وتقديم تقارير إلى المجلس بشأن أي انتهاكات لحقوق الإنسان أو القانون الدولي الإنساني المرتكبة في الصومال أو أي انتهاكات مرتكبة ضد الأطفال أو النساء، وتدعم البعثة أيضاً تنفيذ هيكل الأمن القومي الذي أقرته الحكومة الفيدرالية والولايات في أبريل ٢٠١٧ وإطار النهج الشامل للأمن، وتحسين الوضع الأمني بما في ذلك تنفيذ خطة الانتقال من بعثة الاتحاد الأفريقي إلى تولي قوات الأمن الصـــومالية مهامها وإصـــلاح قطاعي الأمن والعدالة وتحفيز الانتعاش الاقتصادي وتوفير فرص للشباب[xxiv].

ويقع مقر هذه البعثة في العاصمة الصومالية "مقديشو"، كما يوجد مكاتب تابعة لها في عواصم الولايات بما في ذلك "بونتلاند"، "جوبالاند"، "الجنوب الغربي"، و"هيرشابيل"، ويجري التخطيط لإنشاء مكتب في ولاية "جالمودوغ" الصومالية[xxv]. ويتولى رئاسة هذه البعثة الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة في الصومال "جيمس سوان"، ويعاونه نائبان وهما "أنيتا كيكي" و"آدم عبد المولى[xxvi]"، ويقدم هؤلاء المســـؤولون تقارير ربع ســـنوية إلى الأمين العام للأمم المتحدة حول تنفيذ ولاية هذه البعثة، ويقوم بدوره بعرضها على مجلس الامن الدولي بشكل منتظم[xxvii].

ويدعم عمل هذه البعثة "مكتب الأمم المتحدة لدعم الصومال" United Nations Support Office in Somalia (UNSOS)، حيث يقدم لها الدعم الإداري واللوجستي والمالي والبشري لتمكينها من تعزيز وجودها في جميع مناطق الصومال، ويشمل هذا الدعم توفير السكن والغذاء والمياه والنقل والمرافق الطبية وغيرها، علماً بأن هذا المكتب –المعروف سابقاً باسم مكتب الأمم المتحدة لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال (UNSOA)– قد تأسس وفقاً لقرار مجلس الأمن رقم (١٨٦٣) لعام ٢٠٠٩، وتشمل اختصاصاته وفقاً لقرار مجلس الأمن رقم (٢٦٢٨) لعام ٢٠٢٢ جملة من المهام، المتمثلة في تقديم الدعم اللوجستي لنحو (١٩٦٢٦) جندي و(٨٥) موظفاً مدنياً من بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال (AMISOM)، وذلك من خلال توفير مختلف وسائل دعم الحياة من قبيل المياه والوقود والبنية التحتية والإمدادات الطبية.

وذلك بالإضافة إلى عمليات إجلاء المصابين والنقل (البري والبحري والجوي)، الدعم الهندسي (الإقامة، مخازن الدفاع، المياه، الآبار، إدارة النفايات)، دعم مكافحة العبوات الناسفة، إصلاح وصيانة المعدات، الاتصالات ذات التردد العالي، دعم تكنولوجيا المعلومات، الاتصالات الاستراتيجية، والتدريب. كما تم تكليف هذا المكتب منذ عام ٢٠١٣ بتقديم الدعم اللوجستي لنحو (١٠٩٠٠) جندياً من جيش الوطني الصومالي (SNA) في عمليات مشتركة

مع بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. وقد تم توسيع هذا الدعم من قِبل مجلس الأمن في عام ٢٠٢٠ إلى حد أقصى قدره (١٣٩٠٠) جندياً بما في ذلك حصة مناسبة من شرطة الولايات والشرطة الفيدرالية الذين تم دمجهم رسمياً في قوات الأمن الصومالية (SSF)[xxviii].

ولا تعد هذه الجهود هي الأولى من نوعها للأمم المتحدة في الصـــومال، حيث أن لديها أدوار ســـابقة مرتبطة بمطلع عقد التسعينيات من القرن العشرين، إذ أنشأت ما يُعرف بعملية الأمم المتحدة الأولى والثانية في الصومال United Nations Operation in Somalia (UNOSOM) وذلـك في الفترتين (١٩٩٢ – ١٩٩٣) و(١٩٩٣ – ١٩٩٥)، وقد تم نشـــر العملية الأولي في أبريل ١٩٩٢ وذلك بموجب قرار مجلس الأمن رقم (٧٥١)، والتي هدفت إلى مراقبة وقف إطلاق النار الذي كان ســـاري المفعول (آنذاك) لحماية موظفي الأمم المتحدة أثناء عملياتهم الإنسانية[xxix]، وعقب انتهاء هذه العملية تم نشر العناصر الأولى من فرقة العمل الموحدة (UNITAF) بقيادة الولايات المتحدة في "مقديشو" في ٩ ديسمبر ١٩٩٢.

وقد بدأت الأمم المتحدة في التخطيط للانتقال من هذه الفرقة إلى "عملية الأمم المتحدة الثانية في الصـومال" منذ أواخر عام ١٩٩٢، وتم اكتمال الانتقال بالشكل النهائي في مايو ١٩٩٣، وقد شارك في هذه العملية (٢٩) دولة بتمويل بلغ نحو (١.٦) مليار دولار، وتمثل التفويض الممنوح لهذه العملية في إعادة النظام إلى الصـــومال، نزع ســـلاح المدنيين الصـــوماليين، وبناء الأســـاس لحكومة مســـتقرة، وعلى الرغم من الجهود المبذولة في إطار هذه العملية، إلا أنها أنهت وجودها في مارس١٩٩٥، وذلك نتيجة لتعثرها بشـكل كبير في الوفاء بالاختصـــاصـــات المنوطة بها.

ويرجع ذلك إلى جملة من الأســباب ولعل من بينها؛ رفضـــها من قِبل الأطراف المتحاربة في الصـــومال، وذلك نتيجة لتحول تركيزها من جهود المساعدة الإنسانية وحفظ السلام إلى السعي لإعادة تشكيل حكومة مدنية وتحقيق الاستقرار الدائم، واستهداف العديد من عناصرها من قِبل الميليشيات الصومالية، وذلك نتيجة لافتقارهم للأسلحة والمعدات اللازمة في مناطق الحرب الأهلية (آنذاك)، وهو ما ترتب عليه سقوط ما يزيد عن (١٤٠) شخصاً من عناصر هذه العملية، فضلاً عن انتشار سوء الإدارة والفساد في هذه العملية[xxx].

٣) **<u>الاتحاد الأوروبي</u>**

يعد بمثابة أحد الأطراف الدولية الفاعلة في الصومال لمواجهة حركة الشباب المجاهدين، حيث يمتلك بعثة تُعرف باسم "بعثة الاتحاد الأوروبي التدريبية في الصومال" European Union Training Mission in Somalia (EUTM–S)، والتي تم إطلاقها في ٧ أبريل ٢٠١٠، وتم تمديد ولايتها منذ تأسيسـها ثمانِ مرات متتالية، ويمتد التفويض الأخير حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤، ويتضـمن التفويض الممنوح لها في بناء قوات الأمن الصـومالية بما يتماشـى مع الاحتياجات والأولويات الصـومالية، تقديم المشورة على المستوى الاستراتيجي للسلطات الصـومالية داخل المؤسـسـات الأمنية، بالإضـافة إلى التوجيه الخاص والمشورة وبناء القدرات في مجال التدريب، وقد أجرت البعثة تدريباتها خلال الولاية الأولى والثانية في أوغندا بسبب الوضع السياسي والأمني في الصومال، وقد ركزت

بالأساس على التدريب التكتيكي، في حين تم نقل موقع التدريبات خلال الولاية الثالثة إلى العاصمة الصومالية "مقديشو"، وذلك مع إضافة أنشطة استشارية وتوجيهية استراتيجية لاستكمال الدور التدريبي.

والجدير بالذكر أن هذه البعثة تعمل بالتنسيق مع بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال "يونيصوم" وبعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال "أتميس" والشركاء الدوليين الآخرين، وذلك بغية تقديم الدعم للسلطات العسكرية الصومالية بشأن تصميم وتطوير نظام تدريب خاص بالصوماليين، فعلى سبيل المثال قدمت البعثة خلال ولايتها السابعة الحالية دورات تدريبية متخصصة لتعزيز قدرات نظام الحسابات القومية ودورات تدريب المدربين ودورات للموظفين والقيادة حتى مستوى قائد الكتيبة، كما قامت بتقديم المشورة الاستراتيجية والتشغيلية إلى وزارة الدفاع الصومالية وهيئة الأركان العامة للصندوق الوطني الصومالي، وعملت على دعم إشراف وزارة الدفاع على قوات الأمن الخاصة، والمساهمة في بناء نظام عام فعال لنظام الحسابات القومية للتخطيط، فضلاً عن دعم نظام الحسابات القومية في خطة الانتقال الصومالية والتنسيق مع المجتمع الدولي[xxxi].

ويأتي نشر الاتحاد الأوروبي لهذه البعثة إلى جانب دعمه المالي المباشر لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال "أميصوم"، حيث وافقت اللجنة السياسية والأمنية للاتحاد الأوروبي في مارس ٢٠٢٣ على دعم إضافي للجيش الوطني الصومالي وللمكون العسكري لبعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال "أتميس"، والذي يقدر بنحو (٢٥) مليون يورو للجيش الوطني الصومالي ونحو (٨٥) مليون يورو للبعثة، وسيساهم هذا الدعم في توفير المعدات وأعمال البنية التحتية للجيش الوطني الصومالي بالتنسيق الوثيق مع بعثة التدريب الأوروبية في الصومال (EUTM-S)، وكذلك دفع رواتب الجنود الأفارقة المشاركين في البعثة خلال الفترة من ١ يوليو ٢٠٢١ إلى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢، وقد أشارت المذكرة الصادرة عن اللجنة إلى أن الاتحاد الأوروبي يعتبر بمثابة أكبر مساهم مباشر لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال بمبلغ إجمالي يصل لنحو (٢.٤) مليار يورو منذ عام ٢٠٠٧[xxxii].

ثانياً: استجابة الأطراف الإقليمية لمكافحة الإرهاب في الصومال

تبلورت هذه الجهود منذ منتصف العقد الأول من الألفية الجديدة وذلك على مستويين رئيسيين، أما الأول فيتمثل في الجهود متعددة الأطراف "المشتركة"، بينما الثاني فيتعلق بالجهود الفردية التي اضطلعت بها دول الجوار الإقليمي المباشر، ويمكن تناول ذلك كما يلي:

١) الجهود الإقليمية على المستوى متعدد الأطراف

تتعلق هذه الجهود بالأساس بالأطر المؤسسية الإقليمية الأفريقية وعلى رأسها الاتحاد الأفريقي بطبيعة الحال، ويمكن تناول مسار تطور تلك الجهود على النحو التالي:

أ- بعثة تجمع "إيجاد" لدعم السلم في الصومال (IGASOM)

IGAD Peace Support Mission in Somalia

تعد بمثابة أولى المحاولات لبلورة استجابة إقليمية مشتركة حيال حركة الشباب المجاهدين، وقد صدر قرار تشكيلها بناءً على قرار صادر من مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي وذلك في إطار اجتماعه المنعقد في فبراير

٢٠٠٥، حيث طالب المجلس تجمع "إيجاد" بنشر بعثة لحفظ السلم لدعم الحكومة الفيدرالية الانتقالية في الصومال، وبالفعل تم تشكيل هذه البعثة وذلك في مارس ٢٠٠٥، والتي كان من المخطط لها أن تمارس مهامها بحلول مايو ٢٠٠٥، وحصلت على موافقة الاتحاد الأفريقي في سبتمبر ٢٠٠٦، وكذلك تفويض من مجلس الأمن الدولي في ديسمبر من ذات العام.

وعلى الرغم من ذلك لم ينجح تجمع "إيجاد" في نشر القوات التابعة لهذه البعثة لعدة أسباب، ولعل من بينها تضارب المواقف بين كل من الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي حيال نشر هذه البعثة، فالأمم المتحدة كانت ترغب في نشر بعثة لحفظ السلم تابعة للاتحاد الأفريقي، وقد كانت الولايات المتحدة الأمريكية تدفع في هذا الاتجاه، وفي المقابل رجح الاتحاد الأفريقي قيام تجمع "إيجاد" بتشكيل بعثة تابعة له، وذلك إلى جانب مشكلة توفير التمويل الخاص بهذه البعثة، وقد بلغت التقديرات المالية لهذه البعثة نحو (٤١٣) مليون سنوياً، فضلاً عن نظر اتحاد المحاكم الإسلامية لهذه البعثة على أنها بمثابة وسيلة من الغرب مدعومة من الولايات المتحدة الأمريكية للحد من انتشاره وسيطرته[xxxiii].

ب- بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال (AMISOM)

African Union Mission in Somali

تم إنشاء هذه البعثة في ١٩ يناير ٢٠٠٧ من قِبل مجلس السلم والأمن الأفريقي لتحل محل بعثة دعم السلم التابعة للهيئة الحكومية للتنمية (IGASOM)، وقد شارك في إطارها نحو تسع دول أفريقية بقوات عسكرية وشرطية، وتمثلت هذه الدول في كل من (زامبيا، أوغندا، كينيا، بوروندي، جيبوتي، نيجيريا، إثيوبيا، غانا، سيراليون) وبلغ القوام العددي لها (١٩٩٢٦) عنصراً[xxxiv]. وقد تمثل الهدف من إنشاؤها في مواجهة حركة الشباب المجاهدين التي تعد أحد أبرز المليشيات المكونة للجناح العسكري لما يعرف باتحاد المحاكم الإسلامية (ICU) Islamic Courts Union، حيث انشقت عنه في ديسمبر ٢٠٠٦[xxxv].

وقد ربطتها علاقات وثيقة بتنظيم القاعدة منذ أواخر العقد الأول من القرن الحادي والعشرين [xxxvi]، وتهدف هذه الحركة الإرهابية إلى السيطرة على جميع الأراضي الصومالية وإقامة دولة يتم حكمها وفقاً لتفسيرها المتشدد للشريعة الإسلامية"[xxxvii]. وتعد هذه البعثة أحد بعثات دعم السلم السابقة للاتحاد الأفريقي، وقد تم تفويض الاتحاد الأفريقي لنشرها لمدة (٦) أشهر وذلك من قِبل مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بناءً على القرار رقم (١٧٤٤) الصادر في ٢٠ فبراير ٢٠٠٧، وتم تجديد التفويض الممنوح لها باستمرار وصولاً إلى نهاية عام ٢٠٢١[xxxviii].

وتمثل هذا التفويض في تمكين التسليم التدريجي للمسؤوليات الأمنية من بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال إلى قوات الأمن الصومالية، الحد من التهديد الذي تشكله حركة الشباب وغيرها من جماعات المعارضة المسلحة، مساعدة قوات الأمن الصومالية في توفير الأمن للعملية السياسية على جميع المستويات وكذلك تحقيق الاستقرار والمصالحة وبناء السلام في الصومال، تأمين طرق الإمداد الرئيسية بما في ذلك المناطق المستردة من حركة الشباب ولا سيما تلك الضرورية لتحسين الوضع الإنساني وتقديم الدعم اللوجستي لبعثة الاتحاد الأفريقي في

الصومال، إرشاد ومساعدة قوات الأمن الصومالية العسكرية وقوات الشرطة بالتعاون الوثيق مع بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال، فضلاً عن استقبال المنشقين بالتنسيق مع الأمم المتحدة وحكومة الصومال الاتحادية[xxxix].

وتجدر الإشارة إلى أنه على الرغم من تحقيق هذه البعثة بعض النجاحات وعلى رأسها تقليص المناطق التي تسيطر عليها حركة الشباب وتسهيل عملية إنشاء إدارات إقليمية جديدة في جنوب وسط الصومال من قبيل إدارة "جوبالاند" في عام ٢٠١٣ وتوسع نطاق البعثة خارج العاصمة[xl] إلا أنها قد واجهت بعض التحديات التي عرقلت عملها ولعل من أهمها عدم استغلال النخب الصومالية الحيز السياسي الذي ساعدت البعثة في تيسيره لإنهاء الانقسامات بين الحكومة والمعارضة[xli]، وقيام الحكومة الإثيوبية بسحب ما يقرب من (٣) آلاف عنصراً من قواتها المستقلة في الصومال لدعمها خلال أزمة الصراع في إقليم تيجراي التي اندلعت في نوفمبر ٢٠٢٠[xlii].

ج- بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال (ATMIS)

African Transition Mission in Somalia

تعد بمثابة مهمة متعددة الأبعاد (عسكرية وشرطية ومدنية) تم نشرها من قِبل الاتحاد الأفريقي في ١ أبريل ٢٠٢٢ وذلك لتحل محل بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال "أميصوم" وفقاً لقرار مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في اجتماعه رقم (١٠٦٨) المنعقد في ٨ مارس ٢٠٢٢[xliii]، وذلك بناءً على تفويض من مجلس الأمن الدولي بموجب القرار رقم (٢٦٢٨) في ٣١ مارس ٢٠٢٢، وقد تم منح البعثة تفويض مبدئي لمدة (١٢) شهراً[xliv]، وتم اتخاذ قرار بشأن إسناد قيادتها إلى أكبر دولة مساهمة بقوات، والتي سيكون لها قيادة وسيطرة واضحة على جميع القوات المشاركة، وقد جاء قرار تشكيل هذه البعثة بعد عملية تشاور شاملة بين الحكومة الفيدرالية الصومالية والاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والشركاء الدوليين الآخرين[xlv].

ويتضمن التفويض الممنوح لها إضعاف حركة الشباب والجماعات الإرهابية الأخرى، توفير الأمن للمراكز السكانية وفتح طرق الإمداد الرئيسية، تطوير قدرات قوات الأمن الصومالية لتمكينها من تولي المسؤوليات الأمنية بنهاية الفترة الانتقالية المحددة حتى نهاية ديسمبر ٢٠٢٤، دعم جهود السلام والمصالحة في حكومة الصومال الفيدرالية، فضلاً عن المساعدة في تطوير قدرات مؤسسات الأمن والعدالة والسلطة المحلية التابعة للحكومة الاتحادية الصومالية والولايات الفيدرالية، وتتمثل أهم الأهداف الاستراتيجية للبعثة في إجراء عمليات مخططة وموجهة بشكل مشترك مع قوات الأمن الصومالية لتقويض حركة الشباب والجماعات الإرهابية الأخرى، الاشتراك في إقامة مراكز سكانية رئيسية وتوفير الحماية للمجتمعات المحلية وموظفي الأمم المتحدة ومنشآتها، تأمين طرق الإمداد الرئيسية، تنسيق أنشطة الاستقرار والمصالحة وبناء الدولة مع قوات الأمن الصومالية والسلطات الحكومية.

ويضاف إلى ما سبق دعم بناء قدرات قوات الأمن الصومالية وإعطاء الأولوية لتكوين القوات والكفاءة التشغيلية وقدرات الدعم اللوجستي، إجراء جميع العمليات مع الاعتراف الكامل بالالتزامات الدولية تجاه القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي وإطار الاتحاد الأفريقي للامتثال والمساءلة لعمليات دعم السلام وسياسة

العناية الواجبة في مجال حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، تعزيز المزيد من التكافؤ بين الجنسين وزيادة أعداد النساء على جميع مستويات البعثة بما في ذلك المناصب القيادية، والاضطلاع بتدابير بناء السلام وإعادة الإعمار والتنمية بعد الصراع وتحقيق الاستقرار باستخدام المساعي الحميدة للممثل الخاص لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي ورئيس البعثة، بما في ذلك مركز إعادة الإعمار والتنمية التابع للاتحاد الأفريقي في مصر[xlvi].

والجدير بالذكر أن الاتحاد الأفريقي قد قام بتأجيل سحب (٢٠٠٠) جندياً من هذه البعثة في ٢٣ نوفمبر ٢٠٢٢ وذلك لمدة ستة أشهر بناءً على طلب من الحكومة الصومالية، وأفاد مجلس السلم والأمن الأفريقي أنه قد كان من المقرر أن يتم سحب هؤلاء الجنود في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢، إلا أنه تم تأجيل ذلك إلى ٣٠ يونيو ٢٠٢٣، مؤكداً الالتزام بتاريخ خروجها الكامل والمحدد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤[xlvii]، وهو ما أيده مجلس الأمن الدولي وفقاً لقراره رقم (٢٦٧٠) الصادر بالإجماع في ٢٢ ديسمبر ٢٠٢٢[xlviii]. وقد تم الانتهاء من سحب هذه الدفعة من الجنود في الموعد المحدد، وتم البِدء في سحب دفعة ثانية يبلغ قوامها (٣٠٠٠) جندياً في أواخر ديسمبر ٢٠٢٣، وذلك بعد موافقة مجلس الأمن على طلب الصومال بشأن تأجيل سحب هذه الدفعة لإتاحة الوقت لقواتها الأمنية لإعادة تنظيم صفوفها بعد تعرضها لهجوم إرهابي أدى إلى انسحابها من عدة مناطق[xlix].

وتضم البعثة مكونات عسكرية وشرطية ومدنية، وفيما يتعلق بالمكون العسكري فإنه يضم نحو (١٨٥٨٦) عنصر من دول (أوغندا، بوروندي، كينيا، إثيوبيا، وجيبوتي)، وتنقسم هذه العناصر العسكرية إلى (٦) قطاعات، بحيث يقع القطاع الأول تحت المسؤولية الأمنية لقوات الدفاع الشعبية الأوغندية (UPDF)، ويشمل منطقة "بنادير" التي تغطي أجزاء من العاصمة "مقديشو" ومنطقة "شبيلي السفلى"، ويقع القطاع الثاني تحت مسؤولية قوات الدفاع الكينية (KDF) مع قاعدة عملياتية في "دوبلي"، ويشمل القطاع مناطق "جوبا السفلى" و"شبيلي السفلى" و"جوبا الوسطى" و"جيدو".

ويقع القطاع الثالث تحت المسؤولية الأمنية لجنود من قوات الدفاع الوطني الإثيوبية (ENDF)، ويشمل مناطق "باي" و"باكول" و"جيدو"، ويخضع القطاع الرابع الكائن في منطقتي "هيران" و"جلجادود" لمسؤولية القوات المسلحة الجيبوتية (DJAF) وذلك بالرغم من سيطرة قوات الدفاع الوطني الإثيوبية أيضاً على بعض المناطق، ويخضع القطاع الخامس الذي يقع مقره في منطقة "شبيلي الوسطى" لمسؤولية قوات الدفاع الوطني البوروندية (BNDF)، وأخيراً يقع القطاع السادس تحت المسؤولية الأمنية لقوة متعددة الجنسيات من قوات الدفاع الوطني الإثيوبي وقوات الدفاع الكينية[l].

وفيما يتعلق بالمكون الشرطي فإنه يضم نحو (١٠٤٠) عنصر منتشرة في خمسة قطاعات تشغيلية، وتتمثل الدول المساهمة في إطاره في (غانا، كينيا، نيجيريا، سيراليون، أوغندا، زامبيا)، وتتمتع العناصر الشرطية في إطار البعثة بعدد من الصلاحيات تشمل دعم قوات الأمن الصومالية في تطهير طرق الإمداد الرئيسية بما في ذلك المناطق المستعادة من حركة الشباب، ضمان الامتثال لقواعد القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، دعم التدريب المتخصص والمشورة والإرشاد وتوفير الدعم التشغيلي بما في ذلك الدوريات

المشتركة وحماية المنشآت الحيوية للشرطة الصومالية بما يتماشى مع خطة الانتقال في الصومال، دعم قدرة الشرطة الصومالية على تقديم الخدمات في توفير خدمات الشرطة في جميع أنحاء الصومال من خلال تكوين الشرطة ونشرها، دعم الشراكات بين الشرطة والعامة لزيادة المرونة في مواجهة التطرف تجاه العنف والتطرف والاضطراب الاجتماعي، دعم مبادرات الإنعاش المبكر في المناطق المستعادة حديثاً والاتصال الإنساني، دعم تنفيذ الاستراتيجية الوطنية الصومالية لتحقيق الاستقرار، فضلاً عن دعم تنفيذ أولويات خطة الانتقال الصومالية وتقديم الدعم اللازم لتحقيق أهداف البعثة[lii].

ويضم المكون المدني للبعثة نحو (٨٥) عنصراً، ويهدف إلى المساعدة في تنسيق أنشطة الاستقرار والمصالحة وبناء الدولة، وينقسم هذا العدد إلى مجموعة من الفرق تشمل فريق دعم البعثة، فرق القطاعات، والوحدات الفنية التي تشمل بدورها مجموعة الحماية وحقوق الإنسان والنوع الاجتماعي وتتبع الخسائر المدنية، مجموعة دعم الاستقرار والشؤون الإنسانية والمدنية، المجموعة المعنية بالشؤون السياسية، المجموعة المعنية بالمعلومات العامة[liii].

٢) الجهود الإقليمية على مستوى دول الجوار

تبلورت هذه الجهود من خلال التدابير والإجراءات التي تبنتها دول الجوار الإقليمي المتأثرة بالأنشطة الإرهابية لحركة الشباب المجاهدين، ويأتي على رأسها كل من إثيوبيا وكينيا، ويمكن تناول ذلك كما يلي:

أ- الدور الإثيوبي

يعد بمثابة أحد أبرز الأدوار المرتبطة بدول الجوار الإقليمي المباشر لمواجهة التهديدات الإرهابية في الصومال، حيث قامت بالتدخل العسكري في الصومال عام ٢٠٠٦ من أجل إزاحة اتحاد المحاكم الاسلامية (UIC) وتقديم الدعم والمساندة للحكومة الفيدرالية الانتقالية الصومالية (TFG)، وهو ما قاد إلى ظهور حركة الشباب المجاهدين الصومالية كجناح تابع لاتحاد المحاكم الاسلامية لمقاومة التدخل العسكري الإثيوبي، وعلى الرغم من انتهاء التدخل العسكري الإثيوبي نهائياً في يناير ٢٠٠٩[liii]، غير أن إثيوبيا ظلت تمثل الفاعل السياسي والعسكري الرئيسي في الصراع القائم في الصومال، حيث ساهمت بعناصر تابعة لقوات الدفاع الوطني الإثيوبية (ENDF) من أجل دعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال (AMISOM) وذلك في ٢٢ يناير ٢٠١٤.

وقد نشرت بالفعل في إطار هذه البعثة ما يزيد عن نحو (٤٠٠٠) جندياً في الصومال، وهو ما جعلها بمثابة المساهم الثاني الأكبر في قوام هذه بعثة وذلك بعد أوغندا[liv]، وقد جاءت مساهمة إثيوبيا في إطار هذه البعثة بناءً على قرار صادر من مجلس الأمن الدولي رقم (٢١٢٤) في عام ٢٠١٢، والذي قضى بوجود قوة إضافية لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال[lv]، وتمثل الهدف من المساهمة الإثيوبية في تعزيز السيطرة والقبضة للحكومة الفيدرالية الانتقالية الصومالية على العاصمة الصومالية "مقديشيو"، وتحقيق الأمن في المناطق (الأقاليم) الجنوبية – الغربية الصومالية، والتي تتمثل بالأساس في كل من (جيدو، باي، باكول)، والتي تمتلك عناصر حركة شباب المجاهدين بها حضوراً قوياً وقواعد تدريبية، وقد سمح هذا النشر للقوات الإثيوبية لكل من القوات الاوغندية والبوروندية للتحرك والتركيز على أجزاء من المناطق الوسطى والدنيا لمنطقة (شابيلي)[lvi]. وقد استمرت مشاركة

إثيوبيا في إطار بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال (ATMIS) منذ بداية ولايتها وذلك بعد انتهاء مهمة بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال "أميصوم".

ويجدر القول إلى أن إثيوبيا قد قامت بنشر فرقة عسكرية مستقلة تابعة لها في الصومال وذلك إلى جانب مشاركتها بعناصر في إطار بعثة الاتحاد الأفريقي، ولكنها كانت تقوم من حين إلى الآخر بعمليات تقليص أو سحب تدريجي لبعض قوات هذه الفرقة، وذلك على نحو ما حدث في أكتوبر ٢٠١٦، لأسباب قد تتعلق بغياب الدعم المادي والدبلوماسي المقدم لهذه القوات، أو لأسباب تتعلق بالاحتجاجات الداخلية في إثيوبيا وفرض حالة الطوارئ منذ منتصف نوفمبر ٢٠١٦[lvii]، كما تكرر ذلك أيضا عقب بداية الصراع في إقليم "تيجراي" الواقع في شمال إثيوبيا في نوفمبر ٢٠٢٠، وذلك لاحتياجها لهذه العناصر العسكرية في مواجهتها العسكرية مع جبهة تحرير شعب تيجراي (TPLF)[lviii].

وتعد القوات الإثيوبية المستقلة أو المشاركة في إطار هذه البعثة بمثابة فاعل مؤثر في الواقع الداخلي الصومالي، ذلك أن ثقلها العسكري يفوق إلى حد كبير ثقل عناصر الجيش الوطني الصومالي Somali National Army (SNA) والشرطة الوطنية الصومالية Somali National Police (SPN)، إذ يعتمد كل منهم في الأغلب – رغم تلقيهم لسنوات من التدريب – على الميليشيات العشائرية مع القليل من القدرات المستقلة في العمليات الدفاعية ضد حركة الشباب المجاهدين، ولذا فإن وجود القوات الإثيوبية بصفة عامة يشكل دفعة للعناصر الوطنية المقاتلة ضد حركة الشباب المجاهدين[lix].

ب- الدور الكيني

يعد بمثابة أحد أبرز الأدوار المرتبطة بدول الجوار الإقليمي المباشر لمواجهة التهديدات الإرهابية في الصومال، ويمكن القول بتطور هذا الدور عبر أكثر من مرحلة، أما الأولى فتمثلت في توظيف الأداة الدبلوماسية والسياسية، وهي التي ارتبطت بمطلع العقد الاول من الألفية الجديدة وحتى مطلع العقد الثاني منها، حيث مارست كينيا دوراً بارزاً في العديد من جولات الوساطة الإقليمية وجهود تشكيل الحكومة الصومالية، ومن ذلك مثلاً استضافتها لمحادثات السلام المتعلقة بالصومال خلال الفترة (٢٠٠٢ –٢٠٠٤)، واضطلاعها بدور الوسيط في محادثات السلم في إطار الصراع الداخلي في الصومال في عام ٢٠١٠، كما استضافت الحكومة الفيدرالية الانتقالية (TFG) في الصومال حتى عام ٢٠٠٧[lx].

وتكمن المرحلة الثانية في التدخل العسكري لقوات الدفاع الكينية (KDF) في ١٦ أكتوبر ٢٠١١، ويعد هذا التدخل بمثابة الحالة الوحيدة للتدخل الكيني العسكري المنفرد خارج حدود الدولة منذ انتهاء الحرب الباردة، كما يعد بمثابة العملية العسكرية الأبرز لكينيا منذ حصولها على الاستقلال في ١٩٦٣، حيث قامت كينيا بنشر نحو (٢٤٠٠) جندياً في الصومال[lxi]، وقد جاء هذا التدخل الكيني كرد فعل للعديد من الهجمات الإرهابية وعمليات الاختطاف للسائحين الأجانب في الجزء الشمالي من الدولة، والتي رأى الجانب الكيني أن المسؤول عن تنفيذها حركة الشباب

المجاهدين الصومالية، الأمر الذي بات يشكل تهديداً لقطاعي التجارة والسياحة اللذان يعدان بمثابة قطاعين رئيسيين للاقتصاد الكيني[lxii].

ويمكن القول بوجود مجموعة من الأسباب المحفزة لهذا التدخل، والمتمثلة في محاولة إثبات كينيا قدرتها العسكرية حيال التعامل مع أحد التهديدات الرئيسية للأمن الإقليمي لشرق أفريقيا، وذلك بغية موازنة النفوذ الإقليمي مع كل من أوغندا وإثيوبيا، ومقاومة خطر الإرهاب الذي طال أراضيها حتى في إطار مرحلة ما قبل ظهور حركة شباب المجاهدين الصومالية، حيث تعرضت السفارة الأمريكية في "نيروبي" لهجمة إرهابية في ٧ أغسطس ١٩٩٨ وهو ما دفع كينيا – منذ عام ٢٠٠٨على الأقل – لاستهداف إقامة دولة عازلة في إقليم (جوبا لاند) الواقعة في جنوب الصومال وعلى الحدود مع شمال شرق كينيا، واستهداف تسهيل العودة السريعة لمئات الملايين من اللاجئين الصوماليين الفارين إلى كينيا عبر الحدود، فضلاً عن تأمين طريق الوصول إلى اكتشافات البترول ولاسيما في إطار منطقة الساحل.

وتتمثل المرحلة الثالثة في تركز الدور الكيني على المشاركة في إطار الآليات الأمنية متعدد الأطراف ممثلة في بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، وذلك بفعل ارتفاع تكلفة التدخل العسكري المنفرد، التي قدرت بنحو (٢.٨) مليون دولار في الشهر الواحد[lxiii]، وجاءت مساهمة كينيا في إطار هذه البعثة عقب صدور قرار مجلس الامن الدولي رقم (٢١٢٤) الصادر في ٢٢ فبراير ٢٠١٢، والذي قضى بزيادة القوام العددي لهذه البعثة إلى نحو (١٧٧٣١) جندياً.

وقد بلغت مساهمة كينيا في إطار هذه البعثة نحو أربعة الاف جندياً، وكانوا متمركزين بالأساس في الصومال الجنوبي، وتحديداً في كل من "جوبا لاند" و"كسمايو"، علماً بأنه لم يكن لديها قوات مشاركة ضمن القوام الأصلي لهذه البعثة منذ بداية تشكيلها في عام ٢٠٠٧[lxiv]، كما أعلنت كينيا عن إنشاء مركز أو وحدة قيادة حدودية بين الدولتين وذلك في أكتوبر ٢٠١٦، وقد استمرت مشاركة كينيا في إطار بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال (أتميس) منذ بداية ولايتها وذلك بعد انتهاء مهمة بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال "أميصوم"[lxv].

- **<u>المحور الثالث: التحديات المواجهة للجهود الدولية والإقليمية لمكافحة الإرهاب في الصومال</u>**

على الرغم من تنوع طبيعة الجهود الخارجية سواءً على المستوى الدولي أو الإقليمي واستمراها طيلة فترة ممتدة تصل لعقود زمنية غير أنها لم تنجح في اقتلاع جذور حركة الشباب المجاهدين بشكل تام، ومن ثم فهي لم تصل إلى مرحلة تجفيف منابع الحركة وإيقاف قدرتها الكاملة على الاضطلاع بالعمليات والأنشطة الإرهابية، حيث صُنفت الحركة من بين الجماعات الإرهابية الأخطر والأكثر دموية على المستوى العالمي في عام ٢٠٢٢، وذلك وفقا لمؤشر الإرهاب العالمي الصادر في عام ٢٠٢٣، إذ ارتفع عدد القتلى بسبب العمليات الإرهابية المنسوبة إلى الحركة في عام ٢٠٢٢ بنسبة تصل لنحو (٢٣٪) بالمقارنة بالعام السابق، وذلك للمرة الأولى منذ ست سنوات.

كما أن نحو (٩٣٪) من إجمالي (٧٨٤) حالة من حالات الوفاة المنسوبة إلى الأعمال الإرهابية لحركة الشباب وقعت في الصومال خلال ذات العام، وهو ما يعنى ارتفاع نسب حالات الوفاة المنسوبة للحركة بنحو (٢٣٪)

خلال ذات العام، ويرجع ذلك إلى تنامي أنشطتها الإرهابية لاسيما في إطار العاصمة "مقديشيو"، والتي استحوذت بمفردها على نحو (٢٦٪) من أنشطة الحركة في ذات العام، والتي نتج عنها سقوط نحو (٢٤٥) حالة وفاة، كما يلاحظ أن نحو (٦٣٪) من حالات الوفاة المنسوبة إلى حركة الشباب كانت نتيجة لوقوع وتنفيذ تفجيرات إرهابية، كما أن النسبة الأكبر من هذه التفجيرات كانت موجه إلى الجيش الصومالي ويليه المدنيين[lxvi]. ويمكن القول بوجود جملة من التحديات الرئيسية المواجهة للجهود الدولية والإقليمية المعنية بمكافحة الإرهاب في الصومال، والمتمثلة فيما يلي:

أولا: تنامي وتيرة النزعات الانفصالية

يسهم تنامي النزعات الانفصالية في تعطيل الجهود الموجهة لاقتلاع جذور الإرهاب، وتعتبر أرض الصومال "صوماليلاند" بمثابة أبرز الأقاليم المنفصلة على الصومال، وقد أثار الاعتراف باستقلالها نزاعاً كبيراً مع الحكومة المركزية الصومالية التي تعتبرها بمثابة ولاية فيدرالية تابعة لها، وذلك منذ أن اتحدت محمية أرض الصومال (سابقاً) بعد حصولها على استقلالها الكامل عن المملكة المتحدة مع إقليم الصومال الإيطالي في ١ يوليو ١٩٦٠، وذلك بتفويض من الأمم المتحدة لإنشاء جمهورية الصومال[lxvii]، وتم تعيين "عدن عبد الله عثمان" كأول رئيس لها[lxviii]، وقد أدت التوترات الداخلية في جمهورية الصومال إلى اندلاع حرب أهلية في عقد الثمانينيات ومطلع التسعينيات من القرن العشرين، مما أسفر في النهاية إلى انهيارها عقب سقوط نظام حكم "محمد سياد بري" في ١٨ مايو ١٩٩١، وأعقب ذلك اتخاذ أرض الصومال قراراً بالانسحاب من الاتحاد مع الصومال واستعادة سيادتها من قِبل مؤتمر "مجلس حكماء العشائر" المنعقد في مدينة "بوراو" في الفترة من (٢٧ أبريل –١٥ مايو) ١٩٩١[lxix]، حيث اتفقت هذه العشائر على وقف نزاعها بغية إنشاء دولة مستقلة تقوم على وحدة الانتماء التاريخي والدين[lxx].

وقد ساهمت الحركة الوطنية الصومالية Somali National Movement (SNM) بشكل كبير في استقلال أرض الصومال "صوماليلاند"، وتم إنشاء هذه الحركة في ٦ أبريل ١٩٨١ في "لندن" من قِبل مجموعات الشتات الصومالي المختلفة من المملكة العربية السعودية والمملكة المتحدة والذين اندمجوا لتشكيل منظمة سياسية معارضة تهدف إلى الإطاحة بنظام "سياد بري"[lxxi]، ويتكون الجزء الأكبر من هذه المجموعات من عناصر قبيلة إسحاق –وهي أكبر عشيرة صومالية في أرض الصومال– وذلك نتيجة اعتراضهم على التمثيل غير الكافٍ في حكومة الرئيس "بري" الذي استولى على السلطة في عام ١٩٦٩، وقد شنت الحركة بعد عام واحد من تأسيسها ونقل مقرها إلى مدينة "دير داوا" الإثيوبية أولى عملياتها العسكرية ضد الحكومة الصومالية، وسيطرت عقب انهيار النظام الصومالي على أرض الصومال وأعلنت إنشاء دولة مستقلة وعاصمتها "هرجيسا"[lxxii].

وقد انتهت حالة السلام الأولية داخل الحركة الوطنية الصومالية نتيجة الاقتتال بين فصائلها المتناحرة في بلدتي "بوراو" و"بربرة" في عام ١٩٩٢، ولمواجهة هذه الأزمة اجتمع شيوخ العشائر الرئيسية والفرعية في مدينة "بوروما" في عام ١٩٩٣ لحضور المؤتمر التاريخي الكبير للمصالحة الوطنية، الذي ساهم بعد نحو أربعة أشهر من

المفاوضات في اعتماد ميثاقاً وطنياً انتقالياً كان بمثابة دستور مؤقت، كما ساهم في إنشاء مخطط لبرلمان يتألف من مجلسين، يتمثل الأول في مجلس غير منتخب من شيوخ العشائر، بينما الثاني فهو مجلس نواب منتخب[lxxiii].

وقد وضعت الحركة دستوراً جديداً لأرض الصومال تم اعتماده في البداية في فبراير ١٩٩٧ وبدأت عملية صياغته في عام ٢٠٠٠ من قِبل "جمعية تأسيسية" تتألف من (١٥٠) عضواً من العشائر المحلية والكيانات السياسية[lxxiv]، وتمت الدعوة إلى الاستفتاء عليه من قِبل برلمان أرض الصومال في ٣١ مايو ٢٠٠١[lxxv]، وعلى الرغم من الموافقة على هذا الدستور الذي أكد استقلال أرض الصومال كدولة ديمقراطية ذات نظام سياسي متعدد الأحزاب بموجب الاستفتاء بنسبة (٩٧%)، إلا أن الحكومة المركزية الصومالية لم تعترف بنشأتها[lxxvi].

وقد عُقِدت الكثير من الاجتماعات لمحاولة التوصل إلى حل بشأن هذه الأزمة منذ عام ٢٠١٢، حيث استضافت اثيوبيا اجتماعاً بين الرئيس الصومالي آنذاك "محمد عبد الله فرماجو" وزعيم أرض الصومال "موسى بيهي عبدي" في فبراير ٢٠٢٠ بوساطة رئيس الوزراء الإثيوبي "آبي أحمد" وذلك بعد انقطاع دام ما يزيد عن خمس سنوات[lxxvii]. وأعقب ذلك استضافة جيبوتي جولة جديدة من المفاوضات بوساطة مشتركة مع إثيوبيا في ١٤ يونيو ٢٠٢٠، وذلك بهدف المضي قدماً نحو تطبيع العلاقات بين الجانبين والاتفاق على بعض القضايا العالقة بينهما، وقد جرت هذه المفاوضات في ظل ضغوط دولية متواصلة تهدف إلى تطبيع وتعزيز العلاقات بين الصومال وأرض الصومال ومطالبة الحكومة المركزية الصومالية بالتعاون مع الولايات الفيدرالية[lxxviii].

كما عُقِد لقاء بين الرئيس الجيبوتي ونظيره الصومالي "شيخ محمود" ورئيس إقليم أرض الصومال "موسى بيهي عبدي" في خطوة لإحياء المفاوضات الثنائية في ٧ ديسمبر ٢٠٢٢[lxxix]، والتي انتهت دون التوصل إلى اتفاق يراعي مصالح جميع الأطراف نتيجة تمسك كل طرف بموقفه من قضية الانفصال، ويقلص هذا الموقف من فرص إجراء جولات أخرى من التفاوض والحوار بين الجانبين ولاسيما في ظل استمرار تدخل الحكومة المركزية في شؤون أرض الصومال وتعطيل وصول المساعدات التنموية وتنفيذ الاستثمارات الأجنبية بها، وقد انعكس ذلك الخلاف بين الجانبين آنذاك سلبياً على خلق توافق بشأن الاستثمارات في ميناء "بربرة"[lxxx].

والجدير بالذكر أن الصومال ومنطقة أرض الصومال قد اتفقا في إطار اجتماع تشاوري عُقِد في جيبوتي في ٢٨ ديسمبر ٢٠٢٣ بوساطة الرئيس "إسماعيل عمر جيله" على استئناف الحوار ووضع خارطة طريق لتكون بمثابة مبدأ توجيهي لعقد مناقشات تهدف إلى حل القضايا القائمة، كما اتفق الجانبان أيضاً على اعتراف حكومة الصومال بعمليات القتل والفظائع والدمار السابقة التي سببتها الحكومة العسكرية في أرض الصومال "المناطق الشمالية"[lxxxi]، وتعتبر هذه هي المرة الثانية التي يعقد فيها اجتماعاً بين الطرفين منذ بداية الولاية الثانية للرئيس الصومالي "حسن شيخ محمود"، وقد جاءت هذه الجولة من المحادثات في وقت تواجه فيه أرض الصومال تحديات بما في ذلك الصراع مع سلطات "اللجنة الأمنية العليا– خاتمة" بعد فقدان السيطرة على مساحات واسعة من الأراضي في منطقتي "سول" و"توجدير" لصالح ميليشيات عشيرة "الهرتي"[lxxxii].

وعلى الرغم من أن هذه الخطوة قد كانت تمثل بريق أمل لحل الأزمة بين الطرفين إلا أنها قد تأثرت بتوقيع أرض الصومال وإثيوبيا اتفاقاً مبدئياً في ١ يناير ٢٠٢٤ للسماح لإثيوبيا غير الساحلية بالوصول إلى البحر الأحمر مقابل اعترافها رسمياً بأرض الصومال بمجرد توقيع الاتفاق النهائي[lxxxiii]، حيث وصف الصومال الاتفاق بأنه يشكل انتهاكاً واضح لسيادته وحريته ووحدته، وأكد أنه يعد باطلاً وليس له أي صلاحية قانونية، كما أشار إلى أنه سيعرض الاستقرار الإقليمي للخطر. كما استدعت الحكومة الصومالية سفيرها لدى إثيوبيا للتشاور في ٢ يناير ٢٠٢٤ ، وتعهد رئيس الوزراء الصومالي " حمزة عبدي بري" بأن تدافع بلاده عن أراضيها بكافة السبل القانونية الممكنة[lxxxiv]، ودعت الصومال المجتمع الدولي بما في ذلك الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية والهيئة الحكومية للتنمية "إيجاد" إلى تقديم الدعم لها لإيجاد حل لهذه القضية[lxxxv].

ثانياً: تفاقم الاضطرابات السياسية الداخلية

وتتعلق هذه الاضطرابات بحالة عدم الاستقرار السياسي التي تشهدها بعض الأقاليم في الصومال، ويأتي على رأسها إقليمي أرض الصومال وبونتلاند، ويمكن تناول ذلك كما يلي:

١) الاضطرابات السياسة في أرض الصومال

شهدت أرض الصومال منذ إعلان استقلالها من جانب واحد في ١٨ مايو عام ١٩٩١ العديد من الاضطرابات السياسية، وعلى الرغم من تباين مضامين هذه الاضطرابات، إلا أنها لم تنطو –إلا نادراً– على وقوع مواجهات مسلحة حتى أواخر عام ٢٠٢١، وقد تغيرت وتيرة ذلك مع بداية العام الجاري (٢٠٢٣)[lxxxvi]، حيث شهدت مدينة "لاسعانود" اشتباكات مسلحة بين القوات التابعة لأرض الصومال ومليشيات العشائر الموالية للحكومة المركزية الصومالية في ٦ فبراير ٢٠٢٣[lxxxvii]، وهو ما دفع المجتمع الدولي إلى مطالبة أطراف الأزمة بوقف إطلاق النار والانخراط في حوار بنّاء وسلمي والسماح بوصول المساعدات الإنسانية من دون عوائق[lxxxviii].

وقد ظهرت هذه الاضطرابات مع إعلان بعض المقاطعات وعلى رأسها مقاطعة "سول" رفضها الانضمام إلى أرض الصومال في أوائل فبراير ٢٠٢٣، إذ أكدت لجنة مؤلفة من (٣٣) عضواً و(١٣) شيخاً تقليدياً ممثلين لكافة العشائر الفرعية في مدينة "لاسعانود" –العاصمة الإدارية للمقاطعة– رفضها الانضمام إلى أرض الصومال ورغبتها في تشكيل ولاية فيدرالية تابعة للصومال، كما تعهدت بدعم وحدة جمهورية الصومال الفيدرالية وسلامة أراضيها، وطالبت سلطات أرض الصومال بسحب قواتها من المدينة[lxxxix]، ويأتي هذا الإعلان احتجاجاً على فشل القوات الأمنية في تحقيق الاستقرار والأمن وانتشار سلسلة الاغتيالات التي استهدفت عدداً من المعارضين ورجال أعمال ومسؤولين بارزين[xc]، ولعل من أبرزها اغتيال عضو حزب "واداني" المعارض "عبد الفتاح عبد الله عبدي" في ٢٦ ديسمبر ٢٠٢٢، مما أدى إلى اندلاع احتجاجات مناهضة للحكومة والتي تطورت فيما بعد إلى نزاع مسلح بعد مقتل الحارس الشخصي لرجل أعمال محلي في ٣ يناير ٢٠٢٣[xci].

وتأتي هذه الاضطرابات على خلفية النزاع حول تبعية مدينة "لاسعانود" بين أرض الصومال وإقليم "بونتلاند" ذو الحكم شبه الذاتي، وتعتمد أرض الصومال في مطالباتها بتبعية هذه المدينة على الحدود الموروثة من الاستعمار

البريطاني، في حين يعتمد إقليم "بونتلاند" على الامتدادات العشائرية كأساس في تقسيم الحدود، حيث تنتشر عشيرة "إسحاق" في وسط وجنوب أرض الصومال، في حين يقطن مدينة "لاسعانود" عشائر "دولباهنتي" المنتمية إلى عشيرة "هارتي" ذات الأغلبية السكانية في إقليم "بونتلاند"، الأمر الذي يستلزم –وفقاً لزعماء الإقليم– ضم المناطق التي تقطنها عشائر "دولباهنتي" ومنها مدينة "لاسعانود" إلى "بونتلاند"[xcii].

وعلى الرغم من التوصل إلى اتفاق الهدنة الموقع في ١٠ فبراير ٢٠٢٣، إلا أن ذلك لم يحل دون استمرار الاشتباكات بين مليشيات القبائل الموالية للحكومة الصومالية وقوات أرض الصومال في مدينة "لاسعانود"، ويأتي ذلك نتيجة تبادل الاتهامات بانتهاك الاتفاق بين كلا الجانبين، حيث أعلنت سلطات إقليم أرض الصومال أن مليشيات القبائل الموالية للحكومة الصومالية في مدينة "لاس عنود" قد شنت هجوماً عسكرياً كبيراً على قواعد القوات المسلحة التابعة لها[xciii]، في حين اتهمت هذه الميليشيات سلطات أرض الصومال بشن هجوم عسكري جديد وإطلاق النار على المتظاهرين بدعم من وحدة الاستجابة السريعة (RRU) الممولة من قِبل بريطانيا[xciv]، والتي تعد جزءاً من جهاز الشرطة، وتم إنشائها في عام ٢٠١٢ كقوة لمكافحة الإرهاب، وتوجه لها دائماً اتهامات بشأن ارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان ضد أفراد من عامة الشعب[xcv].

ويمكن تفسير مجمل الاضطرابات السياسية التي تشهدها أرض الصومال منذ نشأتها في ضوء جملة من الأسباب الرئيسية، والمتمثلة فيما يلي:

أ- عدم الالتزام بالأطر الزمنية المحددة للانتخابات

شهد الإقليم حالة من عدم الالتزام بالأطر الزمنية المحددة للانتخابات منذ اتباع نظام التعددية الحزبية بموجب الدستور الذي تمت الموافقة عليه في استفتاء ٣١ مايو ٢٠٠١، وهو ما أدى إلى وقوع العديد من الأزمات السياسية المتكررة، حيث تنظر أحزاب المعارضة إلى هذه التأجيلات على أنها بمثابة خرق للدستور الذي ينص على أن الولاية الزمنية لعضوية مجلس النواب ومجلس الشيوخ (٥) سنوات و(٦) سنوات على الترتيب، كما تبلغ مدة عضوية أعضاء المجالس المحلية (٥) سنوات.

وعلى الرغم من ذلك لم تشهد أرض الصومال سوى (٧) انتخابات فقط منذ عام ٢٠٠٢[xcvi]، وذلك بواقع انتخابات محلية في عام ٢٠٠٢، انتخابات رئاسية في عام ٢٠٠٣، انتخابات مجلس النواب في عام ٢٠٠٥، انتخابات رئاسية ثانية في عام ٢٠١٠، انتخابات محلية ثانية في عام ٢٠١٢، انتخابات رئاسية ثالثة في عام ٢٠١٧، فضلاً عن الانتخابات المحلية والتشريعية الأخيرة في ٣١ مايو ٢٠٢١، والتي أجريت بعد ضغوط من قادة الأحزاب الثلاثة لوضع حد لاستمرار أعضاء مجلس النواب والمجالس المحلية في شغل مناصبهم دون إعادة انتخابهم[xcvii]. كما لم تكن الانتخابات الرئاسية بعيدة عن هذه الإشكالية، فعلى الرغم من أنها من المفترض دستورياً أن تجرى كل خمس سنوات، إلا أنها من الناحية الفعلية تم إجراؤها كل سبع سنوات[xcviii].

ب- إشكالية بنية النظام الحزبي

تعد أحد أهم عوامل الاضطرابات في أرض الصومال، حيث ينص الدستور في إطار مادته التاسعة على أنه لا يجب أن يزيد عدد الأحزاب السياسية في الدولة عن ثلاثة أحزاب، على أن يتم تحديد إجراءات تشكيلها بواسطة

قانون خاص، مع التأكيد على عدم جواز قيام أي حزب سياسي على أسس عشائرية[xcix]، وقد أعطى قانون تنظيم الجمعيات والأحزاب السياسية رقم (١٤) الذي تم تمريره في عام ٢٠٠٠ للأفراد الحاملين جنسية أرض الصومال الحق في تكوين الجمعيات السياسية بشرط استيفاء الشروط المنصوص عليها في هذا القانون، ويتم تسجيل هذه الجمعيات من قِبل "لجنة تسجيل الأحزاب السياسية والموافقة على الأحزاب الوطنية"[c].

وينص هذا القانون على ضرورة تسجيل الجمعيات السياسية الجديدة التي سوف تتنافس على المجالس المحلية، وأن يتم الاعتراف بالجمعيات الثلاث التي تحصـــل في انتخابات الحكومة المحلية على (٢٠%) من مجموع الأصوات المدلى بها في كل منطقة كأحزاب سياسية وطنية وتُمنح كل منها شهادة الاعتراف كحزب وطني، وفي حالة نجاح حزب واحد فقط أو جمعية في الحصول على هذه النسبة الأصوات في كل منطقة، فإن اللجنة تعترف كأحزاب ســياســية وطنية بذلك الحزب أو الجمعية التي تأتي بعد ذلك في النســبة المئوية الإجمالية للأصــوات المدلى بها لهم في كل منطقة، وفي حالة تساوي النسبة المئوية للأصوات الإقليمية التي تم الإدلاء بها لاثنين أو أكثر من الجمعيات أو الأحزاب يجب التمييز بينها على أســـاس العدد الإجمالي للأصـــوات، وتتحول الثلاث جمعيات الحاصــلة على أعلى مقاعد في النهاية إلى أحزاب ســياســية وتقوم بالمنافســة في الانتخابات البرلمانية والرئاسية التالية[ci].

ولا يجوز وفقاً لهذا القانون اندماج الجمعية الســياســية التي حصـــلت على الموافقة كحزب مع حزب آخر قبل الانتخابات أو بعدها، وتصل مدة الترخيص كحزب سياسي وطني إلى عشر سنوات، كما يجب تشكيل الجمعيات السياسية في آخر ستة أشهر قبل موعد الاقتراع لانتخابات المجالس المحلية، وذلك وفقاً للتعديل الذي أجرى على القانون في ٣١ يوليو ٢٠١١ بفعل الضغوط التي مارسها بعض السياسيين بغية وضع فترة زمنية لإجراء تسجيل الجمعيات الســياســية، بحيث تتنافس الجمعيات الجديدة المســجلة مع الأحزاب الثلاثة القائمة في الانتخابات المحلية، وأصحاب المراكز الثلاثة الأولى يصبحون هم الأحزاب السياسية في البلاد لمدة عشر سنوات جديدة [cii].

والجدير بالذكر أنه في عام ٢٠٠٢ قد تم تسـجيل (٦) من الجمعيات الســياســية التي نافســت على الانتخابات المحلية، حيث حصــل ثلاث منها على المراكز الأولى لتصــبح بذلك أحزاباً وطنية هي حزب "أودب" (UDUB) و"كلمية" (KULMIYE) و"حزب العدالة والرفاهية" (UCID)[ciii] ، وبناءً على نص القانون المعدل تم تســـجيل جمعيات جديدة في عام ٢٠١٢ والتي خاضـــت الانتخابات المحلية مع الأحزاب الثلاثة القائمة، وقد جاء في المراكز الثلاثة الأولى كل من حزب "واداني" (Wadani) و"كلميه" وحزب العدالة والرفاهية[civ].

ويعقد من إشـكالية النظام الحزبي في أرض الصـومال تأخير الانتخابات في الدولة، فعلى سـبيل المثال كان من المقرر إجراء انتخابات محلية في ٢٠١٧، إلا أنها تعطلت حتى تم إجراؤها مع انتخابات مجلس النواب في ٣١ مايو ٢٠٢١، وذلك بعد مرور نحو (١٥) عاماً و(٨) أعوام من تاريخ آخر انتخابات تشـــريعية جرت في عام ٢٠٠٥ وآخر انتخابات محلية جرت في عام ٢٠١٢، وقد أدى التأخير في عقد الانتخابات في موعدها إلى إفراز معضـــلة تتعلق بعدم وجود انتخابات محلية تتســق مع تاريخ انتهاء تراخيص الأحزاب الثلاثة القائمة وتســجيل

جمعيات سياسية جديدة، وفي مواجهة هذه الإشكالية أصدرت المحكمة العليا حكماً يقضي بإمكانية إجراء انتخابات منفصلة يتم بواسطتها تحديد الأحزاب السياسية كل عشرة أعوام دون الارتباط بإجراء انتخابات محلية[cv].

ج) تهميش الأقليات الإثنية والاقصاء السياسي للمرأة

تعد بمثابة أحد محفزات الاضطرابات في أرض الصومال، حيث شهد الإقليم منذ إعلان استقلاله من جانب واحد بعض الإشكاليات المتعلقة بتهميش الأقليات الإثنية من قبيل عشائر "جابوي"، حيث تفتقر هذه الأقليات إلى قواعد التأييد اللازمة لتأمين أصوات كافية لتمثيلهم في المؤسسات السياسية، مما أدى إلى ظهور دعوات لتشكيل تحالفات بين هذه الأقليات للتركيز على مناطق معينة بدلاً من المشاركة الانتخابية في جميع المناطق وحشد الموارد لضمان تمثيلهم[cvi]. وعلى الرغم مما تعانيه الأقليات الاثنية من تهميش سياسي، غير أن النظام السياسي المختلط (الهجين) السائد في أرض الصومال يدمج المؤسسات السياسية التقليدية (العشائر التقليدية) في نظام الحكم.

وقد تجسد هذا النظام الهجين في مجلس الشيوخ الذي يتألف بشكل أساسي من قِبل ممثلين عن زعماء العشائر التقليدية، ويحتفظ المجلس بالولاية في جميع المسائل المتعلقة بتسوية النزاعات، وتتمتع المؤسسات التقليدية في الإقليم بقدر كبير من الشرعية ولديها السلطة لتأييد مرشح على الآخر؛ فمن الناحية العملية يتعين على الشخص أن يمر بعملية تدقيق داخل هياكل العشيرة للحصول على تأييدها قبل الحصول على بطاقة أي حزب، وعادة ما يتم استيعاب السياسيين الذين يرغبون في الحفاظ على الوضع الراهن في ظل المنافسة المتزايدة والأداء القوي بين العشائر. وينظر البعض إلى هذا النظام السياسي على أنه عقبة أمام التحول الديمقراطي، في حين يعتبره البعض الآخر وسيلة لضمان المشاركة السياسية لتلك الأقليات بشكل أو بآخر[cvii].

كما تشهد أرض الصومال تنامي ظاهرة الإقصاء السياسي للنساء في المؤسسات السياسية التي يهيمن عليها الذكور، ويرجع ذلك بالأساس إلى عدم جود مؤسسات ديمقراطية ناشئة تدعم التمكين السياسي للمرأة[cviii]، فقد خلى مجلس النواب في أرض الصومال بموجب الانتخابات التي تم إجراؤها في مايو ٢٠٢١ من أي امرأة، وعلى الرغم من سعي منظمات المجتمع المدني إلى شن حملات من أجل تخصيص "كوتا نسائية" بنسبة (٣٠%) للقوائم الحزبية لضمان التمثيل السياسي للمرأة، إلا أن هذا لم يتم تضمينه في مراجعات قانون الانتخابات لعام ٢٠٢٠، بل وافقت الأحزاب الثلاثة على حصة طوعية من ست مرشحات في البرلمان لكل منهما[cix].

د) التوترات المصاحبة للانقسامات العشائرية

تعد بمثابة أحد العوامل المحفزة للاضطرابات في أرض الصومال، وذلك في ضوء الطابع العشائري للنسيج المجتمعي الصومالي، والذي يضم ثلاث عشائر أساسية وهي "دير" في المنطقة الغربية، و"إسحاق" في المنطقة الوسطى، و"دارود" في المنطقة الشرقية، وتعتبر عشيرة إسحاق هي الأكبر وتمتلك معظم السلطة السياسية، وتنقسم هذه العشائر الثلاث بدورها إلى عدة عشائر فرعية ولعل من أهمها "عيسى" و"جادبورسي" داخل عشيرة "دير"، و"هبر أوال"، "حبر جيكلو"، "قرحجي" (مقسمة إلى "إيداجالي" و"حبر يونس")، "حبار حبوشو"، و"عراب داخل" داخل عشيرة "إسحاق"، فضلاً عن "ورسانجلي" و"دلباهانت" داخل عشيرة "دارود"[cx].

وقد أفرزت هذه التكوينية العشائرية حالة من الانقسامات، وخاصة بين العشائر الفرعية المندرجة في إطار عشيرة "إسحاق" الرئيسية، والتي تعود جذورها إلى مطلع عام ١٩٩٢، وذلك عندما اندلع القتال بين عشيرتين فرعيتين من عشيرة "إسحاق" الرئيسية في "بوراو" و"بربرة"، وذلك بفعل الاختلاف حول حكومة "عبد الرحمن علي تور"، وقد استمر هذا القتال بعد انتخاب "محمد إبراهيم عقال" رئيساً لأرض الصومال في ٥ مايو ١٩٩٣، حيث تعرضت القوات الموالية له لهجوم من قِبل ميليشيات من عشيرة "إيدجال" التابعة لعشيرة "القرحجي" بقيادة الرئيس السابق "عبد الرحمن علي تور" في ٣٠ مارس ١٩٩٤، إذ انقسمت عشيرة "إسحاق" بين عشيرة "هبر أوال" التي تدعم حكومة "عقال" وتحالف "حبر يونس" الذي يدعم الرئيس السابق الذي ندد باستقلال أرض الصومال وأعلن دعمه لصومال موحد، وقد أدت هذه المواجهات إلى وقوع العديد من القتلى ونزوح العديد من المواطنين، وقد انتهت بإعلان زعماء الفصائل الثلاثة الرئيسية في الصومال التوصل إلى اتفاق سلام شامل جديد بقيادة الرئيس الكيني الأسبق "دانيال آراب موي" في ١٦ أكتوبر ١٩٩٦، ويشمل هذا الاتفاق وقف إطلاق النار وفتح كافة الأراضي أمام المساعدات الإنسانية للوصول إلى المتضررين[cxi].

٢) الاضطرابات السياسية في إقليم "بونتلاند"

تعود بالأساس إلى الخلاف بين رئيس الإقليم "سعيد عبد الله دني" والرئيس الصومالي "حسن شيخ محمود"، ويعود هذا الخلاف إلى جملة من الأسباب لعل من أهمها النزاع بشأن عدد من القضايا من بينها إتمام مسودة الدستور واستكمال الفيدرالية في الصومال ونماذج تقاسم السلطة، بالإضافة إلى اتهام "بونتلاند" الحكومة الصومالية بسن مشاريع القوانين الوطنية دون العمليات التشاورية اللازمة الأمر الذي يتعارض مع كل من الدستور الاتحادي المؤقت للصومال ودستور بونتلاند[cxii]. كما يتهم رئيس بونتلاند الرئيس الصومالي بتقديم دعم مالي لمرشح معارض في الإقليم وزعزعة استقرار الأمة وإثارة الصراعات العشائرية ضد سكان بونتلاند و"اللجنة الأمنية العليا–خاتمة" وفرض عقوبات قاسية على "بونتلاند" مما أدى إلى تجميد المساعدات الدولية المخصصة لها. والجدير بالذكر أن هذا الخلاف قد تفاقم عقب اجتماع الرئيس الصومالي مع رئيس أرض الصومال "جيبوتي" في أواخر ديسمبر ٢٠٢٣، حيث أكدت حكومة الإقليم أن أي اجتماع باستثناء "بونتلاند" لن يسهم بشكل إيجابي في الصومال[cxiii].

ويشهد الإقليم نزاعاً سياسياً آخر بين المعارضة والحكومة المحلية بقيادة الرئيس "دني" والذي أدى في كثير من الأحيان إلى اشتباكات مسلحة دامية أودت بحياة عدد كبير من المدنيين، ويرجع ذلك النزاع بشكل أساسي إلى اعتراض المعارضة السياسية على إجراء تعديلات بالدستور المحلي تعزز محاولات الرئيس "دني" لتمديد ولايته التي انتهت في ٨ يناير ٢٠٢٤ لعامين إضافيين دون التوصل إلى اتفاق سياسي مع كافة الأطراف السياسية المحلية. حيث تقضي هذه التعديلات التي وافق على مناقشتها البرلمان المحلي في يونيو ٢٠٢٣ بتعدد الأحزاب السياسية وتطبيق نظام الانتخابات المباشرة، وهو الأمر الذي رفضته العشائر التي طالبت بتطبيق النظام

الانتخابي القديم الذي يقضـــي باختيار هذه العشـــائر لممثليها في البرلمان وقيام النواب فيما بعد بانتخاب رئيس الولاية[cxiv].

وعلى الرغم من إعلان حكومة الإقليم تنازلها عن تطبيق الانتخابات الديمقراطية التي كانت تعتزم إجرائها في الولاية مطلع العام الجاري[cxv] إلا أن ذلك لم يسهم في حل الخلاف السياسي في الولاية بشكل تام، حيث أبدت المعارضة السياسية في ١٦ ديسمبر ٢٠٢٣ معارضتها تشكيل الرئيس "دني" "لجنة فض المنازعات الانتخابية والمصادقة على نواب البرلمان" من أقاربه وأعضاء من حزبه "كاه" بما يضمن عودته إلى السلطة من خلال إدارة هذه اللجنة للانتخابات البرلمانية والتلاعب بالانتخابات الإقليمية، كما فعل في الانتخابات الفيدرالية التي عقدت في بونتلاند في عام ٢٠٢٢ عندما تم انتخاب ممثلي بونتلاند في غرفتي البرلمان الفيدرالي وفق رغباته[cxvi].

والجدير بالذكر أن نحو (١٤) شخصاً من المرشحين للانتخابات الرئاسية في ولاية "بونتلاند" الصومالية قد اتهموا الرئيس "دني" بإحداث مشكلة في عملية اختيار أعضاء البرلمان التي يتولى مسؤوليتها سلاطين العشائر في الولاية كما أكدو أن الرئيس "ديني" يتحمل مسؤولية وعواقب تدمير النظام العشائري للانتخابات ونشر القوات في العاصمة "غروي" وإثارة المشاكل في المدينة. واتهم المرشحون في إطار بيان رسمي صدر في ٢٤ ديسمبر ٢٠٢٣ لجنة حل الخلافات والموافقة على أعضاء البرلمان بالتملص مما تم الاتفاق عليه مشيرين إلى أن اللجنة أصبحت تساعد الرئيس "ديني" في التلاعب في عملية اختيار نواب البرلمان[cxvii].

وقد أثار عدد أعضاء برلمان الولاية الذين تم أدوا اليمين الدستورية في ١ يناير ٢٠٢٤ خلافاً شديداً، حيث شملت قائمة النواب (٦٦) نائباً من بينهم نحو (١٧) نائباً يمثلون مناطق "خاتمة" التي أعلن زعماؤها التقليديون والسياسيون في ٢٣ ديسمبر ٢٠٢٤ مقاطعتهم لانتخابات "بونتلاند" وذلك بعد أن أعلنت انفصالها كولاية مستقلة وتشكيل إدارة خاصة بها تقع مقرها مدينة "لاسعانود"[cxviii]. وقد حذرت المعارضة وكبار سلاطين العشائر في "بونتلاند" من هذه الخطوة واقترحوا تعيين (٤٩) نائباً فقط احتراماً للقرار الذي اتخذه سكان "خاتمة"، كما أعلن مرشحو المعارضة للرئاسة عدم اعترافهم بالبرلمان الجديد وتعهدوا بعدم المشاركة الانتخابات الرئاسية التي تم إجراؤها في ٨ يناير ٢٠٢٤[cxix]، وفاز في إطارها الرئيس "سعيد عبد الله دني" متغلباً بذلك على (١٠) مرشحين متنافسين وذلك بحصوله على (٤٥) صوتاً من إجمالي (٦٦) صوتاً[cxx].

ثالثا: ضعف القدرات العسكرية للجيش الصومالي

تتكون القوات الدفاعية في الصومال من القوات المسلحة الوطنية الصومالية (SNAF)، والتي تعرف أيضاً باسم قوات الدفاع الوطني الصـــومالية، والتي تتكون بدورها من القوات البرية (الجيش الوطني الصـــومالي SNA)، البحرية الصومالية، والقوات الجوية الصومالية، وكذلك الشرطة الوطنية الصومالية وتضم خفر السواحل ووحدة "كوماندوز" تعرف باسم "هارماكاد" أو "الفهد"، ويضاف إلى ذلك العديد من الميليشيات المحلية التي يطلق عليها اسم "ماكاويزلي" والقوات الإقليمية العاملة في جميع أنحاء البلاد وكذلك قوات أمنية وعسكرية منفصلة لدى أرض الصـــومال وبونتلاند. وتعاني القوات المســلحة الوطنية في الصـــومال من قلة عدد المحاربين وانخفاض مخزون

الأسلحة المكونة من معدات قديمة ومستعملة معظمها من إيطاليا وروسيا وجنوب أفريقيا والمملكة المتحدة، وقد تلقت الصومال في السنوات الأخيرة كميات صغيرة من المعدات كمساعدات من مجموعة متنوعة من البلدان بما في ذلك الولايات المتحدة[cxxi].

وعلى الرغم من رفع مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في مطلع ديسمبر ٢٠٢٣ القيود النهائية على تسليم الأسلحة إلى الحكومة الصومالية وقواتها الأمنية بعد ما يزيد عن (٣٠) عاماً من فرض حظر على الأسلحة لأول مرة على البلاد في عام ١٩٩٢ بشأن تدفق الأسلحة إلى أمراء الحرب المتناحرين الذين أطاحوا بالرئيس الأسبق "محمد سياد بري" وأدخلوا الدولة في مسار الحرب الأهلية[cxxii]، إلا أن الإمدادات المتوقعة من الأسلحة من غير المتوقع أن تعالج أوجه القصور في الجيش الصومالي بالشكل المطلوب؛ حيث تراجعت فعالية القوات المسلحة الصومالية بشكل مطرد منذ نهاية حرب أوجادين مع إثيوبيا التي كانت خلال الفترة (١٩٧٧-١٩٧٨)، وقد كان هذا التدهور إلى حد كبير نتيجة للخسائر القتالية للقوات البرية والجوية، والتي بلغت ما يقرب من (٥٠٪) من مخزونهما الاستراتيجي في الحرب، وتعتبر المشكلات التي تواجهها المؤسسة العسكرية الصومالية جوهرية وواسعة الانتشار إلى الحد الذي يجعل البلاد غير قادرة على الدفاع عن نفسها دون تدخلات خارجية[cxxiii].

ويضاف إلى ما سبق افتقار نحو (٣٠%) من الجنود في القواعد العسكرية في جميع أنحاء البلاد إلى المعدات الأساسية بما في ذلك الأسلحة المتوسطة والثقيلة والذخيرة وأدوات الاتصالات والمركبات وذلك وفقاً لتقييم الاستعداد التشغيلي الذي أجرته الحكومة الصومالية بناء على توجيه من رئيس الوزراء الصومالي الأسبق "حسن علي خيري" وبمساعدة عدد من الشركاء الدوليين وعلى رأسهم الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية في الفترة (أغسطس – نوفمبر) ٢٠١٧[cxxiv]، وتمتلك الكتائب العسكرية في المتوسط وفقاً للتقييم نحو (٦٣٪) فقط من قوتها المصرح بها مع وجود معايير تجنيد غير متسقة، وأكد التقييم كذلك أن مهام الجيش الصومالي تقتصر إلى حد كبير على العمليات الدفاعية والمحلية، وذلك نتيجة عدم قدرته على القيام بحملة وطنية متماسكة بشكل منفرد دون اللجوء إلى بعثة الاتحاد الأفريقي ومكتب الأمم المتحدة لدعم الصومال (UNSOS) لتوفير الحماية وتأمين طرق الإمداد والدعم اللوجستي وإخلاء المصابين[cxxv].

ويجدر القول أن عدد الجنود النظاميين في الجيش الصومالي قد بلغ نحو (٢٠) ألف جندياً فقط في عام ٢٠٢٣ وفقاً لبيانات وكالة الاستخبارات الأمريكية (CIA)، وقد أعلنت الحكومة الصومالية أن الجيش الوطني الصومالي سيكون لديه (٢٤) جندياً مدرباً ومجهزاً و(٤٠) ألف شرطياً بحلول عام ٢٠٢٤[cxxvi]. وتأسيساً على ما تقدم وعلى الرغم من أن الجيش الصومالي قد تولى رسمياً في ١٧ ديسمبر ٢٠٢٣ مسؤولية أمن القصر الرئاسي والبرلمان الفيدرالي الصومالي منهياً بذلك قيام بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال بهذه المهمة منذ (١٦) عاماً، إلا أنه من المتوقع أن تظهر العديد من التحديات المواجهة له ولاسيما مع توليه مهام تأمين البلاد تدريجياً من بعثة الاتحاد الأفريقي "أتميس"[cxxvii].

رابعاً: الاعتماد المتزايد على الميليشيات العشائرية

تعد الميليشيات العشائرية سمة مميزة لمشهد الصراع في الصومال خاصة منذ بداية الحرب الأهلية المستمرة منذ ما يقرب من ثلاثة عقود[cxxviii]؛ حيث تقوم المجتمعات المحلية بإنشاء هذه المجموعات أو الانضمام إليها كاستجابة أولية لظروف انعدام الأمن والضعف والتنافس، وقد لجأ أصحاب النفوذ الصومالي والسلطات الاتحادية الفرعية والحكومة الوطنية والمتدخلون الخارجيون جميعاً إلى الجماعات المسلحة كأداة أساسية لتحقيق مصالحهم؛ إذ تساعد الميليشيات المتحالفة مع الدولة في تعويض ضعف قوات الأمن الرسمية في الصومال وإنتاج حافز أكبر وتحسين الاستخبارات وتعزيز الروابط مع المجتمعات المحلية وقمع الجريمة والعنف داخل العشائر. وعلى الرغم من أهمية هذه الميليشيات في مكافحة الإرهاب في الصومال إلا أنها تشكل أيضاً مصدراً أساسياً لانعدام الأمن والتنافس العنيف والحكم التعسفي والإفلات من العقاب؛ حيث يمكن أن ينطوي احتضان الميليشيات على العديد من المخاطر وذلك لان ولاءات مجموعات الميليشيات متقلبة لأنها عرضة للتجنيد من قِبل أعدائها وقد تعطي الأولوية لمصالحها الخاصة على مصالح الدولة.

وتقوم الميليشيات أيضاً بتحويل القوى البشرية والموارد عن القوات الرسمية الصومالية، بما في ذلك عن طريق تحفيز الانشقاقات. وبوجه عام يمكن القول أن الميليشيات الصومالية وخاصة التي لا تخضع لإشراف أو دخل مستدام ومستقر تميل إلى الانخراط في سلوكيات عدوانية وعنيفة في بعض الأحيان سواء تجاه المجتمعات المتنافسة أو حتى داخل مجتمعاتها. ومن ناحية أخرى تتمتع الميليشيات المتجذرة بعمق في الاقتصاد السياسي للصومال بميول قوية للاستيلاء على السلطة السياسية وتعزيز أشكال الحكم الاستبدادية واحتكار الاقتصادات المحلية والانخراط في أنشطة اقتصادية وسياسية أخرى تشبه المافيا؛ الأمر الذي قد يؤدي إلى تفاقم الصراعات المحلية وزيادة المظالم وتمكين حركة الشباب من الترسيخ السياسي في أجزاء من البلاد نتيجة تنافس هذه الميليشيات مع بعضها البعض وفي بعض الأحيان مع الحكومة الفيدرالية الأمر الذي قد يؤدي إلى إغراق البلاد مرة أخرى في قتال على السلطة[cxxix]. وفي هذا الصدد تجدر الإشارة إلى أنه وفقاً لبيانات البنك الدولي فإن القوات العشائرية هي التي قد بدأت ما يقرب من (١٥%) من جميع حوادث العنف في الصومال بين عامي ٢٠١١ و٢٠١٦[cxxx].

ويمكن إضافة بعد آخر فيما يتعلق بهذه الميليشيات العشائرية وهو أنه يمكن أن يتم استغلالها من قِبل الجهات الفاعلة الأجنبية مما يقوض سيادة الصومال ويوقع البلاد في منافسات جيوسياسية يمكن أن تزيد من زعزعة استقرار المنطقة. ولتجنب أخطار هذه الميليشيات يجب أن تعمل الحكومة المركزية على اتخاذ عدد من الإجراءات لعل من أهمها تجنب أو التقليل من إنشاء مجموعات ميليشيات جديدة، إجراء فحص مناسب للميليشيات قبل دمجها في القوات الرسمية الصومالية، توفير التدريب في مجال حقوق الإنسان والتربية المدنية، إنشاء نظام مرتبات لأفراد الميليشيات المدمجة في القوات الوطنية الصومالية، فضلاً عن إنشاء برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج[cxxxi]. وبالإضافة إلى مجمل التحديات السابقة حرص الجماعات الإرهابية وعلى

رأسـها حركة الشـباب المجاهدين على تعزيز الروابط الشـعبية بشـكل كبير، حيث تمكنت من تأمين موطئ قدم ثابت في المناطق الريفية التي تعمل في إطارها، من خلال تقديم بعض الخدمات الأساسية التي تستطيع منافسة نظيرتها المقدمة في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة، إذ أن نسبة كبيرة من الصوماليين يرون أن الحركة قد تكون أقل فساداً بالمقارنة بالحكومة.

كما تعتمد الحركة على تبني اسـتراتيجيات تكتيكية قائمة على تجنب القتال العسـكري المباشـر، والحفاظ على الهيمنة في إطار المناطق الريفية الكائنة في جنوب وسـط الصـومال والتغلغل بشـكل متزايد في المدن والمناطق الخاضـعة لسـيطرة الحكومة، وكذلك الاعتماد على نمط المعارك المتفرقة المرتبطة بمواقع تختارها الحركة بعناية لتفادي الانخراط في معارك كبيرة، وهو ما أدى إلى التسبب في إرهاق القوات الخارجية والصـومالية ولاسـيما في إطار المناطق الحضـرية[cxxxii]. فضـلاً عن أن الحركة قد وجدت ملاذاً آمناً في بعض الولايات الصـومالية ومنها ولايتي "الجنوب الغربي" و"جوبالاند"، حيث تأثرت عمليات مواجهة الحركة بسـبب نقص الدعم المقدم من الميليشيات العشائرية المحلية في هذه الولايات، وذلك بفعل ما تعرضت له الأخيرة من مظالم سياسية من جانب الحكومة.

ويضاف إلى ما سبق أيضاً استفادة الحركة من عدة مصادر للدخل والتمويل على مدار السنوات الماضية، ومنها القرصنة وابتزاز الشركات المحلية والمزارعين وجماعات الإغاثة بالإضافة إلى الدعم الذي تتلقاه من الجماعات الإرهابية الأخرى. وتحقق الحركة بوجه عام نحو (١٠٠) مليون دولار سنوياً من خلال هذه القنوات، ويُعتقد أنها تنفق حوالي ربع هذه الإيرادات على الأسلحة والمتفجرات وذلك وفقاً لوزارة الخارجية الأمريكية[cxxxiii]، كما تعتمد الحركة على التهديد باستخدام القوة لفرض التجنيد الإجباري للشباب من أجل توظيفهم في فرض الضرائب، وهو ما يسهم في تعزيز الموارد المالية المستخدمة في إطار الأنشطة والعمليات الإرهابية التي تقوم بها[cxxxiv].[١]

• خاتمة

من خلال تناول وتحليل الأجزاء البحثية وفي ضوء ما طرحه الموضوع محل الدراسة من تساؤلات مختلفة، تم التوصل إلى جملة من **الخلاصات والاستنتاجات الرئيسية**، والمتمثلة فيما يلي:

١) تعددت الجهود الخارجية سواءً على المستوى الدولي أو الإقليمي المعنية بمكافحة الإرهاب المرتبط بحركة الشباب المجاهدين في الصومال وذلك منذ مطلع عقد التسعينيات من القرن العشرين، والتي انطوت بالأساس على تبلور أدوار رئيسية مرتبطة بقوى دولية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية وقوى إقليمية أفريقية في إقليم شرق أفريقيا وعلى رأسها إثيوبيا وكينيا من جانب، كما ارتبطت بمنظمات دولية ممثلة في الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي ومنظمات إقليمية أفريقية ممثلة في الاتحاد الأفريقي.

١

٢) على الرغم من تعدد الأدوار الدولية والإقليمية المعنية بمكافحة الإرهاب في الصومال والتي أدت بدورها إلى تقليص منحنى التهديدات والمخاطر المصاحبة لحركة الشباب المجاهدين، غير أنها لم تنجح في اقتلاع أو تجفيف منابع المسببات الجذرية لظاهرة الإرهاب بشكل تام، حيث لازلت الحركة قادرة على تنفيذ العديد من الأنشطة والعمليات الإرهابية في مناطق مختلفة من الصومال، ويعزى ذلك إلى أن تركيز هذه الأدوار على المعالجات الأمنية التقليدية القائمة على المواجهات العسكرية، ومن ثم فإنها افتقدت في مضامينها إلى التركيز على اقترابات شمولية قائمة على دعم واقع التنمية المحلية "المدخل التنموي" من جانب، تعزيز مكافحة الفكر المتطرف والعنيف "المدخل الثقافي" من جانب آخر، وتعزيز تأهيل قطاع الأمن والدفاع الداخلي في الدولة، بحيث يصبح قادر على تولى المسؤولية الأمنية بشكل تام من جانب ثالث.

٣) تواجه مجمل الجهود الخارجية لمكافحة الإرهاب في الصومال العديد من التحديات التي من شأنها التأثير على فعاليتها التشغيلية بشكل كبير، والتي تنوعت في طبيعتها ما بين تحديات ذات طبيعة سياسية مرتبطة بالأساس بالاضطرابات السياسية السائدة في الدولة ولاسيما في إطار في إقليمي "صوماليلاند" و"بونتلاند"، وأخرى ذات طبيعة عسكرية وأمنية متعلقة بضعف قدرات الجيش الصومالي والاعتماد على المليشيات العشائرية "القبلية" وغيرها، وذلك بالإضافة إلى اتباع حركة الشباب المجاهدين استراتيجيات قتالية متنوعة بحسب طبيعة الهدف والتوقيت.

٤) تطرح الرؤية المستقبلية احتمالية تزايد ضغوط حركة الشباب المجاهدين بشكل مستمر على طول خط المواجهة ضد الحكومة المركزية، بحيث تستهدف قوات الاتحاد الأفريقي "أتميس" وقوات الأمن الصومالية وقواعد الميليشيات العشائرية ولاسيما في إطار مناطق الوسط والجنوب، كما أنه من المحتمل أن تتحول استراتيجيات الحركة نحو استعادة الأراضي المفقودة من خلال استهداف مؤسسات الإدارة المحلية ومراكز القيادة الأمنية الإقليمية، كما ستلجأ إلى تعطيل حركة القوافل اللوجستية على طول طرق الإمداد الرئيسية نحو القواعد الحكومية.

٥) تشير القراءة المستقبلية إلى أن حسم المواجهات العسكرية التي تقودها الأطراف الخارجية بالتنسيق مع الحكومة المركزية الصومالية في مواجهة حركة الشباب المجاهدين قد يتجاوز المديين القصير والمتوسط، وهو ما يتطلب معه بالضرورة تعزيز آليات التنسيق البيني القائم على التعاون والتكامل المشترك بين مجمل عناصر القوات الخارجية من جانب والقوات الوطنية الصومالية وقواعد الميليشيات العشائرية "القبلية" من جانب آخر، وذلك من أجل إحكام السيطرة التامة على مختلف التهديدات والمخاطر الأمنية لحركة الشباب المجاهدين في شتى المناطق الصومالية، وذلك بالإضافة إلى ضرورة مراعاة تركيز الجهود الخارجية على تبني اقترابات شاملة قائمة على التوازن بين الاعتبارات الأمنية والاقتصادية والثقافية في مكافحة الإرهاب في الصومال.

المصادر المراجع

i - IGAD, **Regional strategy for preventing and countering violent extremism**, 25 April 2018, p.4
ii - Norwegian Refugee Council, "Countering Violent Extremism and Humanitarian Action", **Position Paper**, June 2017, p.1.
iii - UNDP, **Preventing violent extremism through promoting inclusive development, tolerance and respect for diversity** (New York, 2016) p.27
iv - **Ibid**. p.5
v- African Union, The African Union Counter Terrorism Framework, Available at: **https://bit.ly/3mV0BmD**
vi-African union, **Plan of action of the African union high-level inter-governmental meeting on the prevention and combating of terrorism in Africa** (Algeria, 11-14 September 2002) pp:8-9
vii - African Union, **Protocol to the OAU convention on the prevention and combating of terrorism**, Addis Ababa, 8 July. 2004, Articles:4-6.
viii - African Centre for the Study and Research on Terrorism, "ASCRT: Purpose", Available at: **https://caert.org.dz/3389-2/**
ix - UNODC, "The African region: Counter-terrorism instruments", Available at: **https://www.unodc.org/e4j/zh/terrorism/module-5/key-issues/african-region.html**
x - African Union , **The African model anti-terrorism law** (Malabo, 30 June – 1 July 2011)
xi- Karoun Demirjian and Danielle Paquette, "Biden sending hundreds of U.S. troops to Somalia, reversing Trump", Washington Post, 16 May 2022, Available at: **https://wapo.st/3ZZ3ntX**
xii- Zamone Perez, US airstrikes in Somalia increased in 2022, killing more than 100", MilitaryTimes, 6 Jan 2023, Available at: **https://bit.ly/3n5yWnl**
xiii- The reference studies and foresight researches on misinterpreted Islam, "DNB, US trained force for the fight against terrorism in Somalia", 19 Jul 2021, Available at: **https://bit.ly/40m67RE**
xiv- Somali guardian, "Somalia's defense minister, US ambassador sign new agreement", 16 Mar 2023, Available at: **https://bit.ly/3loskQm**
xv- VOA News, "US Announces $9 Million in Military Support to Somalia", 9 Jan 2023, Available at: **https://bit.ly/3JtxwdV**
xvi - UN, "Somali- UNSOM I: Background", **Op.Cit.**
xvii- Robert Vanderpool, "Looking Back: Operation RESTORE HOPE – OSI Operations in Somalia", Official United States Air Force Website, 21 Dec 2022, Available at: **https://bit.ly/3Z18CYT**
xviii- Britannica, "Somalia intervention military operation (1992-1993)", Available at: **https://bit.ly/2QpknsK**
xix-Accord, "Cultural Diversity and the Somali Conflict", 25 Sep 2007, Available at: **https://bit.ly/3Tudfcs**
xx- Oona Hathaway and Luke Hartig, "Still at War: The United States in Somalia", Just Security, 31 Mar 2022, Available at: **https://bit.ly/3lqG9xQ**
xxi- Idem
xxii - Elias Yousif, "US Security Assistance to Somalia", 20 March 2023, Available at: **https://bit.ly/3nbhQF7**
xxiii - UN Assistance Mission in Somalia, "UNSOM Mandate", Available at: **https://unsom.unmissions.org/mandate**
xxiv - Political and peacebuilding affairs, "UN assistance mission in Somalia", Available at: **https://bit.ly/3mvhzMc**
xxv- UN Assistance Mission in Somalia, "UNSOM offices", Available at: **https://bit.ly/3IU8Pac**
xxvi- UN Assistance Mission in Somalia, "leadership", Available at: **https://bit.ly/3kLTbWl**
xxvii- UN Assistance Mission in Somalia, "UNSOM Mandate", **Op.Cit.**

xxviii - United nations support office in Somalia (UNSOS), "UNSOS mandate", Available at: **https://unsos.unmissions.org/unsos-mandate**

xxix-Britannica, "United Nations Operation in Somalia", Available at: **https://bit.ly/3VAvmyG**

xxx- UN, "Somali- UNSOM I: Background", Available at: **https://bit.ly/40tasCo**

xxxi- EUTM-Somalia, "EUTM Somalia in figures", Available at: **https://www.eutm-somalia.eu/**

xxxii- European council, "EU support to Somalia: Council approves increased support under the European Peace Support Fund to the Somali National Army and the African Union Transition Mission in Somalia (ATMIS)", 2 March 2023, Available at: **https://bit.ly/3JYJBcB**

xxxiii - African Union, "Somalia (Forward AMISOM HQ)", Access Date: 9 Mars 2023, Available at**: https://bit.ly/3mCtxUr**

xxxiv - **Idem**

xxxv- Britannica, " Al-Shabaab: Somali-based militant group", available at: **https://bit.ly/32w8Ts0**

xxxvi- Stanford University: Center for International Security and Cooperation (CISAC),"Al Shabaab is an affiliate organization of Al Qaeda based in Somalia", available at: **https://stanford.io/3dDOI1H**

xxxvii - Australian National Security, "Terrorist organizations :Al-Shabaab", available at: **https://bit.ly/32vPOWA**

xxxviii - UN, "Security Council Reauthorizes African Union Mission in Somalia, Unanimously Adopting Resolution 2568 (2021)" Available at: **https://bit.ly/3go4CPw**

xxxix - African Union , African Union Mission in Somalia (AMISOM) , Available at : **http://amisom-au.org/amisom-background/**

xl-Global Observatory,The Positive Impacts and Challenges Facing the African Union Mission in Somalia" ,Available at : **https://bit.ly/3elz1ej**

xli -Atalayar, "Somalia elections postponed", 7 February 2021, Available at: **https://bit.ly/3dArj0T**

xlii-"Trump orders withdrawal of US troops from Somalia ", 5 December 2020, Available at: **https://bbc.in/3gxaS7y**

xliii- African Transition Mission in Somalia, "About ATMIS", Available at: **https://atmis-au.org/about-atmis/**

xliv- UN Security Council, Resolution 2628, Security Council 9009th meeting, 31 March 2022, Available at: **https://bit.ly/3zIH5RO**

xlv- African Transition Mission in Somalia, "ATMIS Background", Available at: **https://atmis-au.org/atmis-background/**

xlvi- AU peace and security council, peace and security council 1068th meeting, Addis Ababa, 8 march 2022, Available at: **https://bit.ly/41gj0xr**

xlvii- Somali Guardian, "AU accepts Somalia's request to delay withdrawal of 2,000 peacekeepers", 24 Nov 2022, Available at: **https://bit.ly/41NHD5t**

xlviii- United Nation, "Security Council Extends Drawdown of African Union Transition Mission in Somalia by Six Months, Unanimously Adopting Resolution 2670 (2022)", 21 Dec 2022, Available at: **https://bit.ly/3ZoQ8ST**

xlix - Michelle Nichols, "Somalia asks UN to delay peacekeeper drawdown after 'significant setbacks'", Reuters, 22 Sep 2023, Available at: **https://2u.pw/xdoqVxk**

l- African Transition Mission in Somalia, "Military Component", Available at: **https://atmis-au.org/military-component/**

li- African Transition Mission in Somalia, "Police Component", Available at: **https://atmis-au.org/police-component/**

lii- African Transition Mission in Somalia, "Civilian Component", Available at: https://atmis-au.org/civilian-component/

liii - Voice of America (VOA), "Ethiopian Troops Join AU Force in Somalia" , Available at: **https://bit.ly/422ThJ2**

[liv] - BBC News, "Ethiopia joins Somalia's African Union force", Available at: **http://www.bbc.com/news/world-africa-25849750**

[lv] - AMISOM, "Ethiopian troops formally join AMISOM peacekeepers in Somalia" , Available at : **https://bit.ly/3HnElxk**

[lvi] - Ayyaantuu News, "Ethiopian troop withdrawal from Somalia exposes problems – AMISOM", Available at: **https://bit.ly/3AS0oZr**

[lvii] - Africa News, "Ethiopia's troop withdrawal from Somalia: UN worried over humanitarian crisis", Available at: **https://bit.ly/3AAYKLt**

[lviii]- Reliefweb, "Regional conflicts add to Somalia's security concerns", 17 Dec 2020, Available at: **https://bit.ly/3utYTMd**

[lix]-Vanda Felbab-Brown, " What Ethiopia's crisis means for Somalia, 20 November 2020, Available at: **https://brook.gs/3b98tfE**

[lx] - Kisiangani Emmanuel , "Kenya's Regional Relations: Between Principle and Practice", **policy briefing** (South African Institute of International Affairs , the south African foreign policy and African delivers program, No.113, Oct.2014) p.1

[lxi] - Evie Browne and Jonathan Fisher, **Key actors mapping: Somalia** (Birmingham: GSDRC, Nov.2013) , p.19

[lxii] - Luckystar Miyandazi, **Kenya's military intervention in Somalia: An intricate process** (Durban : Accord , Policy & practice Brief, Issue .19, Nov.2012) p. 1

[lxiii] - **Ibid.**, pp:3-5

[lxiv] - Evie Browne and Jonathan Fisher, **Op.Cit.**, p.19

[lxv] - African Defense, "Kenya Forms Border Unit to Counter Al Shabaab", Available at: **https://bit.ly/449J4wa**

lxvi - Institute for Economics & Peace, Global Terrorism Index 2023, **Op.Cit.**,pp:17-18

lxvii- Somaliland gov, "History", Available at: **https://bit.ly/40I3Dx4**

lxviii- Refworld, "Chronology for Issaq in Somalia", 2004, Available at: **https://bit.ly/3on1XeA**

lxix- Somaliland biz, "country profile", Available at: **https://bit.ly/43f0UNV**

lxx- Scientific research, "The Constitution of Somaliland: The Problem of Constitutional Generations and Clan Dissolution", 13 Oct 2015, Available at: **https://bit.ly/43GjcYz**

lxxi - Taylor and Francis Group, "The Somali National Movement", Available at: **https://bit.ly/43gDWWA**

lxxii- Military history, "Somali National Movement", Available at: **https://bit.ly/3MMCRA4**

lxxiii- The Center for Justice and Accountability, "background on Somaliland – establishment of an invisible country", Available at: **https://bit.ly/3A2x0z5**

lxxiv - Participedia, "Somaliland Constitutional Referendum", 1 June 2001, Available at: **https://bit.ly/3oiJfoH**

lxxv- Initiative & Referendum Institute, **Final report of the initiative & Referendum institute's election monitoring team (**Washington: IRI, 27 July 2001) p.1

lxxvi- Refworld, "Somalia: Somali National Movement from its inception through the present", 25 Aug 1999, Available at: **https://bit.ly/3ogXHgW**

lxxvii- Abdur Rahman Alfa Shaban, "Somalia, Somaliland leaders meet in Ethiopia - VOA report", 11 Feb 2020, Available at: **https://bit.ly/41wkROX**

lxxviii- Emirates Center for Policies, **Op. Cit.**

lxxix- Garowe Online, "Somaliland says it is ready for conditional talks with Somalia's Govt", 17 Dec 2022, Available at: **https://bit.ly/3V5fWCo**

lxxx- Emirates Center for Policies, **Op. Cit.**

lxxxi- Haberler, "Somalia, Somaliland Agree To Resume Talks To Resolve Disputes: Report", 31 Dec 2023, Available at: **https://2u.pw/Anlrloa**

lxxxii- "Somalia, Somaliland presidents 'attend meeting in Djibouti to resume talks'", 28 Dec 2023, Available at: **https://2u.pw/k7Mdzjl**

lxxxiii- VOA News, "Ethiopia 'Secures' Access to Sea After Deal with Somaliland", 1 Jan 2024, Available at: **https://2u.pw/fViTHZj**
lxxxiv- "Somalia recalls envoy to Ethiopia over 'null and void' Somaliland port deal", 2 Jan 2024, Available at: **https://2u.pw/liCUUip**
lxxxv- Africa News, "Somalia rejects Ethiopia-Somaliland port deal", 2 Jan 2024, Available at: **https://2u.pw/euYIOtn**
lxxxvi- Crisis Group, "Overcoming Somaliland's Worsening Political Crisis", 10 Nov 2022, Available at: **https://bit.ly/3LgFJTF**
lxxxvii- David Sadler, "Somalia: 210 Civilians Killed in 24 Days in Fighting in Somaliland", 2 Mar 2023, Available at: **https://bit.ly/3okLfws**
lxxxviii- US Department of State, "Instability and Democratic Backsliding in Somaliland", 30 Mar 2023 Available at: **https://bit.ly/3KGEnRQ**
lxxxix- Jethro Norman, "Conflict in Las Anod and Crisis in Somaliland", Danish Institute for International Studies, 9 Mar 2023 Available at: **https://bit.ly/3olWipu**
xc- Jamal Abdi, "Conflict in Somaliland: Beyond the Clannism Convention", 27 Feb 2023, Available at: **https://bit.ly/43EGGxu**
xci- All Africa, "Crisis in Lasanod - Border Disputes, Escalating Insecurity and the Future of Somaliland", Available at: **https://bit.ly/3GPHNAy**
xcii- Italian Institute for International Political Studies, "Dealing with Las Anod amidst Somalia's protracted state crisis", 17 Mar 2023, Available at: **https://bit.ly/3MJ66Uw**
xciii-France 24, "Somaliland clashes between government and militias kill nearly 100 in two weeks", 23 Feb 2023, Available at: **https://bit.ly/43E5s0w**
xciv- All Africa, "Conflict in Las Anod and Crisis in Somaliland - External Investment, Intensifying Internal Competition, and the Struggle for Narrative", 3 Mar 2023, Available at: **https://bit.ly/3MPTWcp**
xcv- Ben Bryant, "UK Accused of Training and Supporting Deadly Somaliland Counter-Terrorism Unit", 10 December 2014, Available at: **https://bit.ly/3L7zYbU**
xcvi - تجدر الإشارة إلى أن المعارضة قد تمكن في الانتخابات الأخيرة من الحصول على الأغلبية في مجلس النواب والمجالس المحلية، حيث حصل حزب المعارضة الرئيسي (واداني) على (٣١) مقعداً في البرلمان، يليه حزب "كليمية" الحاكم بنحو (٣٠) مقعداً، وقد أعلن حزبا المعارضة تشكيل تحالف لتحقيق UCIDمقعداً، ثم حزب العدالة والرفاهية ( ) المعارض بنحو (٢١) الأغلبية المطلقة في البرلمان بالحصول على (٥٢) مقعداً، كما فاز الحزبان معاً بنحو (١٢٧) مقعداً في المجالس المحلية، وذلك بواقع – (٧٩) مقعداً لحزب "واداني" و(٤٨) مقعداً لحزب العدالة والرفاهية، وذلك مقابل (٩٣) مقعداً للحزب الحاكم، متاح على:
VOA News, "Somaliland Opposition Joins Forces to Grab Control of Parliament", 7 June 2021, Available at: **https://bit.ly/3UUkhIl**
xcvii- Mohamed Abdirahman Hassan & Muhammed Yasir Okumuş, "Somaliland: An Overview of the 2021 Parliamentary and Local Council Elections", **policy brief** (ISIR Think Tank & Africa Foundation, 2021) p.5
xcviii- Nationalia, **Op. Cit.**
xcix- International relations and Security Network, **Op.Cit**, p.12
c- The Regulation of Political Associations and Parties Law 2011 and its Amendments, 31 July 2011, Article (2), Item (5), Available at: **https://bit.ly/3VpfVte**
ci- **Idem,** Article (6), Item (1, 2, 3)
cii- **Idem,** Article (5), Item (3)
ciii- **Idem**, p.18
civ- Horn Diplomat, "Somaliland: The registration of political associations is a constitutionally protected political right", 16 Feb 2022, Available at: **https://bit.ly/3AcGHuS**
cv- Crisis Group, "Building on Somaliland's Successful Elections", 12 Aug 2021, Available at: **https://bit.ly/3AdtHoQ**
cvi- Mohamed Abdirahman Hassan & Muhammed Yasir Okumuş, **Op. Cit**, p.8
cvii- **Idem**, p .6

cviii- **Idem**, p.9
cix- Conrad Heine, "How did Somaliland end up with zero female MPs?", 10 Jan 2022, Available at: **https://bit.ly/3H4lkQf**
cx- Nationalia, **Op. Cit.**
cxi- refworld, "Chronology for Issaq in Somalia", 2004, Available at: **https://bit.ly/3KRDAxh**
cxii: الصـــومال الجديد، "إعلان قائمة أعضـــاء برلمان بونتلاند الجديد وســـط خلافات"، ١ يناير ٢٠٢٤، متاح على: https://2u.pw/iOF18Rq
cxiii- Horn observer, "Puntland's Deni issues bold warning to Hassan Sheikh amidst a heated election campaign", Available at: **https://2u.pw/mX7njHz**
cxiv الصومال اليوم،"الصومال.. تعديلات انتخابية تشعل عاصمة بونتلاند بمواجهات دامية وتحذيرات من تفاقم الأوضاع"، ٢٠ يونيو ٢٠٢٣، متاح على: https://2u.pw/CC0aECw
cxv- The Somali Digest, "Puntland President Announces Shift to Indirect Elections", 6 Dec 2023 Available at: **https://2u.pw/OqKULKZ**
cxvi: الصـــومال الجديد، "المعارضـــة في بونتلاند تصـــدر تحذيرا بشـــأن الانتخابات"، ١٧ ديســـمبر ٢٠٢٣، متاح على: **https://2u.pw/BCtQrgb**
cxvii الصـومال الجديد، "المرشـحون المعارضـون يوجهون اتهامات إلى رئيس بونتلاند ولجنة حل المنازاعات الانتخابية"، ٢٥ ديسمبر ٢٠٢٣، متاح على: **https://2u.pw/zironH9**
cxviii - All Africa, "Somalia - Khatumo State Turns Its Back On Puntland, Focuses On Autonomy", 23 Dec 2023, Available at: **https://2u.pw/uGg5oRN**
cxix- All Africa, "Somalia: Puntland's New Parliament Sworn in Amid Dispute Over the List", 1 Jan 2024, Available at: **https://2u.pw/wz5HIgR**
cxx- Abdulkadir khalif, "Puntland President Abdullahi Deni re-elected", The East African, 8 Jan 2024, Available at: **https://2u.pw/lPklHYM**
cxxi - Central Intelligence Agency (CIA), "World Factbook: Somalia", Available at: **https://2u.pw/7ygR6DE**
cxxii- Michelle Nichols, "UN Security Council lifts arms embargo on Somalia government", Reuters, 1 Dec 2023, **https://2u.pw/H1tw3z7**
cxxiii- Freedom of Information Act Electronic Reading Room, "Somalia: status of the armed forces",
12 June 2007, Available at: **https://2u.pw/FPE9ZVR**
cxxiv- Harun Maruf , "Somalia: Up to 30 Percent of Soldiers Unarmed", VOA News, 19 Dec 2017, Available at: **https://2u.pw/iKsHDSc**
cxxv- Paul d. Williams, "what went wrong with the Somali national army?", War on the Rocks, 20 MAY 2019, Available at: **https://2u.pw/TsJKxzQ**
cxxvi- Central Intelligence Agency (CIA), **Op.Cit.,**
cxxvii- SONNA, "Somali Army Assumes Security of Presidential Palace After 16 Years of ATMIS Protection", 17 Dec 2023, Available at: **https://2u.pw/M1i8VoH**
cxxviii - تجدر الإشـارة إلى أنه وفقاً لبيانات وكالة الاسـتخبارات الأمريكية يصـل عدد أفراد هذه الميليشـيات نحو (٥٠) ألف فرداً عام ٢٠٢٢. للمزيد يمكن الاطلاع على: Central Intelligence Agency (CIA) , **Op.Cit.,**
cxxix- Vanda Felbab-Brown, "The problem with militias in Somalia: Almost everyone wants them despite their dangers", 14 April 2020, Available at: **https://2u.pw/Gvi8pqR**
cxxx- Paul d. Williams, **Op.Cit.,**
cxxxi- Vanda Felbab-Brown, **Op.Cit.,**
cxxxii - Crisis Group, "Considering Political Engagement with Al-Shabaab in Somalia", 21 June 2022, Available at: **https://bit.ly/423SWpP**
cxxxiii- Claire Klobucista and (Others), "Al-Shabaab", Council on Foreign Relations, 6 Dec 2022, Available at: **https://on.cfr.org/3LDWmu7**
cxxxiv - Crisis Group, **Op.Cit.**